ملحق الاحتجاج

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com شباط 2011

ساعات قليلة

تفصل بيننا والخامس والعشرين من شباط

ضياء الشكرجي

فليكن يوم صرخة مدوية في المطالبة بالإصلاح السياسي، باتجاه التحول:

– من الديمقراطية المشوهة إلى الديمقراطية الحقيقية.

– من الفساد إلى اجتثاث الفساد والفاسدين.

– ومن غياب وتردي الخدمات إلى توفير كل مستلزمات العيش الكريم للإنسان العراقي.

وعلينا أن نحذر من أمور، أهمها:

– الحذر من أن تخترق التظاهرة من قبل البعثيين الذين يحنون إلى النظام السابق، ويعادون العملية السياسية والتحول الديمقراطي، ليجيروها لصالح أجندتهم، أو ليعطوا مبررا لكيل الاتهام إلى التظاهرة بأنها معادية للعملية السياسية، مما يحلو لبعض رموز وأنصار الوضع السياسي الحالي من أصحاب الخطاب الشمولي أن يروج له.

– الحذر من تصوير التظاهرة بأنها ثورة من أجل إسقاط النظام، بل لا بد من التأكيد على أننا دعاة تغيير ودعاة إصلاح للنظام، ولكن هذا لا يعني عدم إمكان المطالبة بإسقاط حكومة ما، إن كانت الحالية، أو أية حكومة مقبلة، في إطار الدستور والآليات الديمقراطية، ومنها سلب الشرعية عبر الاحتجاجات الشعبية، إذا توفرت الأسباب والشروط للمطالبة بإسقاط حكومة ما، إذ لا بد من التمييز بين إسقاط النظام الذي هو من مطالب البعثيين وأعداء العملية السياسية، وإسقاط الحكومة إذا ثبت فسادها وعدم أهليتها لقيادة البلاد.

– الحذر من أن يحاول عدد من المندسين أو من الغوغائيين أو المدفوعين تحويل التظاهرة إلى ما يبرر توصيفها بأعمال الشغب كما يحلو لبعض المسؤولين أن يصف الاحتجاجات الشعبية.

– الحذر من أن تخترق التظاهرة من قبل إسلاميين الذين لهم أجندتهم الخاصة، والذين يريدون هم أيضا تجيير التظاهرة لصراعهم السياسي الذي تختلف دوافعه عن دوافعنا، لأن مشكلتهم مع الحكومة تختلف عن مشكلتنا معها، فإن صراعهم صراع على السلطة ومن أجل السلطة، وصراعنا من أجل الإنسان العراقي، ومن أجل الوطن، ومن أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

– الحذر من تحويل التظاهرة إلى مجرد مطالبات بالخدمات، فيعمل على أن تنسى قضية الحريات، لاسيما أن هناك من يطالب، حقيقة، أو ركوبا للموجة، بتوفير الخدمات ومكافحة الفساد، بينما تمثل هذه الأطراف جهات مشاركة في تحمل مسؤولية ما آل إليه العراق من وضع مأساوي، من طائفية سياسية، وتسييس للدين، وفساد، وعنف، وهي أطراف معروفة بعدم إيمانها بالحريات العامة التي تنادي بها، وحتى لو كان بعض هؤلاء صادقين في المطالبة بتوفير الخدمات وتحسين الوضع المعيشي، فهذا لا يكفي طالما، هم لا يؤمنون بالحريات كما نؤمن بها، فلذا لابد من التأكيد على كل مطالبنا المركزية على حد سواء؛ الحريات، الخدمات، اجتثاث الفساد.

نريد أن نعبر عن معارضتنا للمتصدين للعملية السياسية، لقناعتنا بأن أغلب قادة العملية السياسية الحاليين هم إما من الفاسدين، أو من المتسترين على الفساد والحامين للفاسدين، علاوة على أنهم لا يتمتعون بثقافة الحرية، ولا يؤمنون بكل الحريات العامة، ولا يحقوق الإنسان المقرة دوليا، وهم لم يبدوا ما يشير على أنهم يحسّون بمعاناة الإنسان العراقي؛ ولذا فإن مثل هؤلاء، أي الفاسدين، وغير المتمتعين بثقافة الحرية، وغير المتحسسين بمعاناة المواطن، من المستحيل أن يكونوا مؤهلين لقيادة البلاد، ولبناء صرح الديمقراطية.

من الهتافات التي أقترح تبنيها من قبلنا نحن المتظاهرين يوم ٢/٢٥:

– الشعب يريد.. إصلاح النظام.

– الشعب يريد.. اجتثاث الفساد.

– الشعب يريد.. حرية وخدمات.

ويمكن ترديد الشعارات الثلاثة أدناه على التوالي بدون (الشعب يريد):

– إصلاح.. للنظام.. اجتثاث.. للفساد.. حريات.. خدمات

إذن نحن نريد التغيير والإصلاح، نريده إصلاحاً:

– إصلاحاً نحو ديمقراطية حقيقية لا شكلية.

– إصلاحاً نحو خطط جدية من أجل توفير الخدمات الأساسية ورفع المستوى المعيشي للمواطن وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

– إصلاحاً نحو تمتع بكامل الحقوق العامة وكل الحريات المدنية بلا استثناء.

– إصلاحاً نحو اجتثاث الفساد ومقاضاة سراق المال العام.

– إصلاحاً نحو إنهاء كلي للطائفية السياسية سواء باسم المحاصصة أو المشاركة.

– إصلاحاً نحو إنهاء ظاهرة تسييس الدين.

– إصلاحاً نحو إقصاء غير الكفوئين عن مناصبهم والإفادة من الكفاءات الوطنية.

– إصلاحاً نحو إنهاء المحسوبيات والمنسوبيات (الطائفية، القومية، الحزبية، الأسرية).

– وقائمة الإصلاحات من قانونية واقتصادية وثقافية وعلمية و... تطول ولا يسعني سردها كلها.

المكنسة شعار الثورة العراقية

جمال علي الحلاق

المكنسة شعار هائل، وأعتقد أنّها شعار صرف للثورة العراقية، لذا أتمنى أن تكون المكنسة حاضرة دائماً في كل تظاهرة تنزل الى الشارع.

المكنسة كشعار، يمكن ان تُقرأ دلالاتها بمستويات عديدة، أسوة بأيّ نصٍ أدبي مكثّف ومنفتح، ستكون أبسط دلالات المكنسة كنس الشارع من كلّ القمامة المتراكمة، وأعلى دلالات المكنسة كنس الثقافة التي أنتجت كل هذا الفساد.

وعليه ستكون للمكنسة قراءة خاصّة عند كلّ فرد، وعند كلّ جماعة، وسوف يعمل كل فرد منطلقاً من فهمه وعمق قراءته لها كرمز.

المكنسة الآن تحوم حول كلّ مسؤول في الدولة، بكل تدرجاتهم الوظيفية، من الرأس الى أخمص القدم، الكل جاهز للكنس، وأوّلهم المسؤولون عن الخدمات الاجتماعية، والمنبريّون الذين يعتاشون بالإحتيال على وجدان الشارع العراقي.

القمامة التي تتراكم على وجوه المدن، ابتداءً من العاصمة الى أصغر قرى العراق، إشارة الى الفقر والتخلّف الذين يحطان على أكتاف المجتمع، (أكثر من مليون مواطن يعيش تحت مستوى خط الفقر في بغداد وحدها)، القمامة تمنح المكنسة شرعيّتها، فهي كشعار للثورة شرعي جداً، ولا يخرج على القانون، على العكس تماماً، فإنّها تخدم القانون المدني، وتعمل على تفعيله.

القمامة المتراكمة في الشوارع، التي تحيط بالمستشفيات وبالمدارس، والتي تغلق على الفرد العراقي شبابيك الإحساس بإنسانيته تجعل المسؤولين خرساً إزاءَ هذا الشعار، لن يجرؤ أحدٌ منهم على رفضه، الكلّ يتقبّله ويغضّ الطرف عن دلالاته الأخرى.

لنتوقّف عن ترديد: "لقد أسمعت لو ناديتِ حيّاً"، لأنّ الجميع أدرك الآن، أو سوف يُدرك رُغماً، دلالة المكنسة التي تجوم حوله، لقد مضى زمن التغليس، المسؤول موظّف إداري مطالب بإداء واجبات محدّدة، فإن لم يقم بها فالمكنسة هي الحل.

المكنسة شعار تأسيسي، يتجاوز المرحلية، يضع اللبنات الحقيقية للبدء بإنشاء ثقافة تدوينية وليست شفاهية، المكنسة بداية لا تُدحض، بداية قائمة، لأنّها خبرة جاءت نتيجة ممارسة تجريبية حيّة، كم أتمنى لو يصار الى وضع المكنسة كهويّة عراقية، إي وضعها كإحدى ثيمات العلم العراقي.

يجب أن يُدرك المسؤول المقصّر في إداء واجبه أنّ وجوده في المنصب تماماً مثل وجود القمامة على الأرصفة.

تكثيف نزول المكنسة كشعار الى الشارع سيعمل على توضيح الدلالات الأخرى، وهو المطلب الأكثر عمقاً في التظاهرات كلها، وأقصد تحديداً كنس الثقافات التي أنتجت كل هذا الفساد.

لا يزال (المالكي) يردّد بشرعية الحكومة لأنّها – بحسب رأيه –منتخبة، وينسى أنّ الشارع هو الذي إنتخب الحكومة، وأنّ خروج الشارع الآن إشارة الى نقض هذا الإنتخاب في حالة استمرار الفساد، ينبغي على الحكومة أن تدرك أيضاً أنّ بقاءها مرهون برضا الشعب عنها.

التظاهرات السلمية دلالة اعتراض على سوء الإداء الوظيفي للحكومة بكلّ تدرّجاتها الهرميّة، فإذا بلغت التظاهرات حدّ العنف فإنّها إشارة الى رفض الجماهير للحكومة رفضاً كاملاً، وهنا يُرفع شعار إسقاط الحكومة.

الشارع الآن يعترض فقط، وعلى الحكومة أن تتدارك نفسها.

على الحكومة إن تحاسب المسؤول الذي يستخدم العنف ضدّ المتظاهرين بشكل سلمي، لقد تمّ التحدّث كثيراً عن عمليات إحراق بنايّة محافظة واسط، وتمّ السكوت عن القتلى الذين راحوا ضحيّة إجراءات همجية المحافظ، ينبغي إقالة المحافظ وإحالته الى المحاكمة.

الشارع الآن لا يتحمّل إهانات أخرى، لقد مات زمن الخضوع والتذلّل، الشارع العراقي يغلي أسوة بالشارع العربي، لقد انتقلت عدوى الإعتراض والاحتجاج، انتقلت عدوى المطالبة بالحقوق، أحجار الدومينو تتساقط، والحسّ الإنساني ينهض بعد أن تمّ دفنه لعقود طويلة وثقيلة.

من في السلطة الآن هم الصفوة المنتخبة لكافة الأحزاب المشتركة فيها، وعليه، فإنّ سكوت هذه الأحزاب عن كلّ هذا الفساد إشارة صارخة الى فساد الأحزاب ذاتها، وخلوّها من أيّ حسٍّ وطني يمكن أن يقود الوطن الى رفاهيّة تمنح الفرد إحساساً أعمق بإنسانيّته.

الفساد الموجود إدانة لكلّ الأحزاب المشاركة في السلطة، إدانة للآلية التي تتحرّك بها هذه الأحزاب، صعود الأميّين على أكتاف أصحاب الشهادات والخبرة كل ضمن تخصّصه، الحسّ العشائري والولاءات الشخصية أو الطائفية أو القومية البغيضة.

المساكنة هي بيت الداء، وهي مرض عربي قديم، ابتدأ بين مثقّفي السلطة بأمر من الولاة، واستشرى حتى أصبح حياة يومية، فنحن نسكت عن ذكر الأسماء، ونسب ولعن الفساد الذي يعمّ البلد من أعلاه الى أدناه، وبكل تدرجاته الطبقية، مساكنة حزب عن حزب، ومساكنة دين عن دين، ومساكنة طبقة إجتماعية عن أخرى.

مساكنة متبادلة في حال توازن القوى، لكنّها ليست كذلك في حال الإنفراد بالسلطة من قبل فئة أو حزب أو طائفة أو طبقة اجتماعية، فأوّل وظائف المكنسة هي كنس هذه المساكنة القائمة على سرقة أموال الشعب وسرقة حريّاته أيضاً.

المساكنة تجعل العلماني والتقدّمي والمنفتح أكثر إنتهازية وتخلّفاً ورجعية، وعليه لا وجود لعلمانيين والتقدّميين والمنفتحين في حكومة قائمة على المساكنة.

(المالكي) خائف من تسييس التظاهرات الجماهيرية، وخوفه هذا يعني أنّ الحكومة إمّا أنها لا تمثل كافة شرائح الشعب، أو أنّ البعض فيها مشارك برغم إرادته.

وبالتأكيد فإنّ المشارك لا يحق له الإعتراض لأنّه جزء من السلطة، وإذن فعلى الشارع الخارج للتظاهر، باعتباره هو الذي إنتخب السلطة، أن لا يدين الكتل السياسية، بل يدين الفساد، أي جعل الفساد مسألة فردية، وأنّها يمكن تداركها، سواء عن طريق الفرد المسؤول ذاته أو عن طريق غيره.

(المالكي) هنا يحاول إضفاء الصفة الوطنية على الكتل والأحزاب المشاركة في السلطة، يحاول إضفاء الوطنية على السلطة، وهذا شيء لا يشعر به المواطن العراقي، المالكي الآن يناقش الشارع، لأنّه هو الآخر واقع في فخ المساكتة، فقوله بأنه يعرف بعض الذين يحاولون تسييس التظاهرات، وأنه لا يريد أن يُدفع دفعا الى الإعلان عنهم، إشارة صارخة لهذا النظام الذي لا يمكن ان يخطو خطوة حقيقية لأنّ الجميع فيه ساكت عن الجميع.

على (المالكي) باعتباره رأس السلطة الآن أن لا يقف بالتضاد مع الشارع، وأن يتابع حركة المكنسة الجماهيرية، وأن يبادر هو من موقعه الرئاسي الى كنس المسؤولين الذين يتمّ تشخيصهم من قبل الشارع، كخطوة أولى في تعجيل عملية التغيير، الشارع يطالب بالإصلاح، إصلاح النظام أوّلاً، ويطالب بالخدمات الاجتماعية، بعيداً عن ثقافة القناعة والصبر وهلمّ جرا.

الشارع يريد كنس ثقافة الفساد التي تعيق أيّ عملية بناء حقيقية.

كنس ثقافة الاحتكار التي تجعل أرقام الفقر تتعالى (أكثر من ٧ ملايين من الشعب العراقي يعيشون تحت مستوى خط الفقر).

كنس ثقافة المحاصصة التي تجعل الكتل والأحزاب تتطاحن على الكراسي وليس على إداء الواجبات.

كنس الثقافة المنبرية القائمة على النفاق واللعب بعواطف الشارع.

كتابة على الحيطان

الاحتجاجات وما ينبغي للحكومة أن تفعله

عامر القيسي

تنطلق اليوم الجمعة احتجاجات الخامس والعشرين من شباط، التي نريدها ان تكون مفصلا مهما للتفاهمات بين عقلية الاحتجاج الجماهيرية الجديدة وعقلية الاستجابة الحكومية، وهي حالة جنينية جديدة في المشهد السياسي الاحتجاجي العراقي تحتاج الى رعاية وتفهم لكي تؤتي ثمارها من اجل حياة جديدة للعراقيين.

نريد لهذه الحالة ان تحتضنها الايدي الطيبة والعقول النيرة لكي تكنس من طرقها كل المتقاعسين والفاسدين ومكممي الافواه وعرابي الصفقات السرية للفساد المستشري في مفاصل الدولة ، نريدها ان تخلق حالة من التكامل بين ماتريده الجماهير وما ينبغي للحكومة ان تقوم به من اعلى سلطة فيها الى أقرب عنصر تنفيذي في السلم الوظيفي.

الجماهير الشعبية العراقية من جانبها ، وكعادتها، كانت السبّاقة في تقديم الذي عليها من تحشيد نفسها كعنصر ضاغط مساعد للحكومة كي تأخذ الاجراءات اللازمة والحاسمة والسريعة لتنظيف مؤسسات الدولة من سرّاق قوت الشعب وحريته ،ومن الذين جاءت بهم المحاصصات البغيضة الى كراسي لا يستحقونها والى مناصب حصدوا من ورائها الامتيازات الخرافية دون ان يقدموا شيئا للجماهير التي ظلت تنتظر الى اللحظة التي يئست منهم، ومن الذين تغطوا بعباءات الاحزاب فتسللوا كالافاعي الى مراكز القرار، في الحكومة الاتحادية وفي مجالس المحافظات وناموا على رغم الامتيازات التي "خبلتهم" فما عادوا يرون شيئا غير أنفسهم في مرآة مخادعة!!

صراحة.. الكرة الآن في ملعب الحكومة وعلى السيد المالكي في حكومة التشارك السياسية أو المشاركة أو الوحدة الوطنية ، باختلاف التسميات، ان يكون مع سلته الوزارية المتنوعة، ان يكونوا بمستوى ما تقدمه الجماهير من أداء سياسي جديد، ومن منح الفرصة تلو الاخرى لهم لكي يتوقفوا بجدية أمام متطلبات الجماهير اليومية، ليس في مجال الخدمات فقط، وانما في مجال محاربة الفساد المالي والإداري الذي يشكل العائق الأكبر أمام تقديم الخدمات للجمهور، وفي قطع الطريق على من يريد ان يؤسس لدكتاتوريات صغيرة بائسة في مجالس المحافظات، التي يتوجب فتح ملفاتها بشفافية أمام الجمهور الذي اكتوى بنيران تكاسلها وعدم كفاءتها وصفقات الفساد في أدراجها السرية!

لا أحد يتوهم أن المشهد الجديد عبارة عن سحابة صيف أو فورة جماهيرية بسيطة سيجري امتصاصها باسفنجة الوعود من جديد أو الترقيعات التي لن تضع اصبعها على الجرح، الذي يجري في هذا المناخ المتأزم هي انطلاقة ثورية حقيقية للإصلاح، من داخل نظام ديمقراطي يعتمد آلية صناديق الاقتراع للوصول الى السلطة، رغم كل ماجرى من تشويه لهذه الآلية.

ونحذر مرّة أخرى من عواقب التعامل مع المشهد الجديد بروح اللامبالاة أو بأنصاف الحلول أو بالاعتماد على ذهنية ولاءات الجماهير التي لن تخرج عن "الخط".. هذا وهم حقيقي ربما سيقود الجماهيرالى اختيار وسائل اخرى لا احد يعرف نتائج استخدامها بوجود المتربصين والمتسللين والمتصيدين في الماء العكر.

نحذر مرّة أخرى ونقول على الحكومة ان تعرف تماما ما ينبغي لها أن تفعله لمصالحة الجماهير المستاءة!!

اعتداء جبان ووحشي على معتصمي ساحة التحرير وسط بغداد

كاظم حبيب

لم يمض على لقاء رئيس الوزراء نوري المالكي مع الصحفيين سوى ساعات حين أكد لهم ما يلي "دولتنا اليوم تمشي بشكل تصاعدي، ونعمل على بناء دولة المؤسسات، بعد انشغالنا بالإرهاب ومواجهته، والجميع أصبح مسؤولاً كل من موقعه، خصوصا بعد تشكيل حكومة الشراكة الوطنية التي ضمت كل المكونات" ! ثم يواصل تأكيد "أهمية احترام حرية المواطن والتعبير عن رأيه، وضرورة التعامل مع هذا الأمر بمسؤولية، لأنه ربما يكتب مقالا في إحدى الصحف يصب من خلاله الزيت على النار".

ثم أضاف: "يجب أن يكون التعامل مع الأحداث بمسؤولية، ومطالب المواطنين حق علينا تلبيته، ولكن علينا أن نكون حذرين من الذين يستغلون هذه المطالب ويدخلون من خلالها، ولدينا معلومات إستخبارية أن هناك من يريد استهداف لجهات غير القاعدة وحزب البعث الصدامي وهيئة علماء المسلمين. لا نحتاج إلى فك طلاسم العملية، نطالب بالتحقيق الفوري ونشر النتائج بسرعة، إذ أن كامل مصادقية الحكومة معرضة للضياع.

تطرح حادثة الاعتداء الاحتمالات الثلاثة التالية:

١- إن هذه المجموعة من البلطجية هم من أفراد جهاز أمن مكلف بالقيام بمثل هذه الأفعال الدنيئة. والذي يمكن أن يؤكد ذلك انسحاب قوات الأمن ليفسحوا في المجال لهذه القوى الضالة والمدربة على ممارسة ما جاءت من أجله. أي بث الرعب في أمس الاثنين. وفوجئ المعتصمون باقتحام لسرادق الحرية من قبل من أسموهم بأفراد العصابة، بعد أن نزلوا من سيارات يشتبه بأنها عائدة إلى جهات رسمية، وقاموا بالاعتداء على المعتصمين بالضرب بواسطة العصي الكهربائية والأعمدة الراضة والسكاكين، وسرقوا السرادق بالقوة بعد أن نهبوا محتوياته" ويواصل الخبر المنشور في جريدة المدى فيذكر ما يلي: "وتزامن الاقتحام، بحسب شهود عيان، مع الانسحاب المفاجئ للقوات الأمنية الموجودة لبعض الوقت لاحقا لتلك العصابات وسط دهشة المعتصمين وتساؤلهم كيف دخلت العصابة المكان محاط بالقوات الأمنية بهذا الشكل الكثيف. (راجع: جريدة المدى: خبر بعنوان "مجهولون يقتحمون "التحرير" ليلا ويضربون معتصميه" الثلاثاء ٢٢-٠٢-٢٠١١ ١٠:٢٥ صباحا).

هل لاحظتم ما جاء خطاب رئيس الوزراء الذي يؤكد فيه على الانتهاء من الإرهاب، ولكن لم يمض على حديثه سوى ساعات حتى ارتكبت واحدة من العمليات الإرهابية البشعة بحق المواطنين الذين يحملون إجازة رسمية للتعبير على رأيهم. هل العراق آمن من الإرهابيين أم إن الإرهابيين ينتمون لجهات غير القاعدة وحزب البعث الصدامي وهيئة علماء المسلمين. لا نحتاج إلى فك طلاسم العملية، نطالب بالتحقيق الفوري ونشر النتائج بسرعة، إذ أن كامل مصادقية الحكومة معرضة للضياع.

تطرح حادثة الاعتداء الاحتمالات الثلاثة التالية:

١- إن هذه المجموعة من البلطجية هم من أفراد جهاز أمن مكلف بالقيام بمثل هذه الأفعال الدنيئة. والذي يمكن أن يؤكد ذلك انسحاب قوات الأمن ليفسحوا في المجال لهذه القوى الضالة والمدربة على ممارسة ما جاءت من أجله. أي بث الرعب في نفوس المعتصمين والذين سيتظاهرون يوم الجمعة المقبلة.

٢- إن هذه المجموعة من البلطجية هم من قوى الإرهاب الدموية التي تنزل ضرباتها بالمجتمع العراقي. ولكن لها علاقات خاصة بجهاز الأمن العراقي، وإلا لما انسحبت من مهمتها وأعطتها لقوى الإرهاب المحتملة.

٣- إن هذه المجموعة من البلطجية تعود لإحدى المليشيات الطائفية المسلحة الموجودة في العراق والتي يهمها جداً تحطيم إرادة المجتمع العراقي من خلال هذه الأفعال الدنيئة. أو إنها تعود لمجلس محافظة بغداد ورئيسها كامل الزيدي، والبعثي السابق المدرب على مثل هذه الفعال.

وإن مثل هذه المجموعة لا بد وأن تكون لها علاقة بجهاز الأمن أو من أصدر الأوامر بانسحاب قوات الأمن بعد وصول مجموعة البلطجية لضرب المعتصمين وسرقة أو مصادرة محتوياته.

إن الاحتمالات الثلاثة لا تبتعد عن جهاز الأمن العراقي الذي أخلى الموقع للبلطجية بعد أن فرض قبل ذاك طوقا محكما حول الموقع، أي لا تبتعد عن سلطة الدولة، عن الحكومة العراقية، عن رئيس الوزراء، عن مجلس محافظة بغداد. وأن من يرفض هذا الاحتمال، عليه أن يكشف أوراق الجماعة البلطجية التي مارست هذا الفعل الجبان والإجرامي.

يقول رئيس الوزراء إن لديهم "معلومات استخباراتية أن هناك من يريد استهداف المتظاهرين.."، وإذا كانت لديكم مثل هذه المعلومات لم لم تقفوا ضد البلطجية في ساحة التحرير حين اعتدوا صباح يوم الاثنين على المعتصمين، أم أنكم تريدون بهذا التحذير إلغاء المظاهرة، وليس الاعتداء على معتصمي ساحة التحرير سوى بداية الفعل الشرير ضد المتظاهرين.

وإذا أبعدنا السلطة عن كل هذه الاحتمالات الثلاثة، فلا بد لنا أن نقول حينذاك بأن حكومتنا وأوضاعنا في العراق لا يمكن أن تكون إلا هشة أو ما تسمى بالعامية "□□ري" على وفق قول الشاعر العراقي في قصيدته المسماة أي طرطرا تطرطري..

ألا يشبه هذا الفعل الدنيء ما قامت به بلطجية وزارة الداخلية المصرية ورجال أمنها حين هاجموا وهم يمتطون بغالهم وجمالهم وخيولهم المتظاهرين ويضربونهم بالعصي والبلطات والسيوف وغيرها وأوقعوا الكثير من القتلى والجرحى، لقد جرح سبعة من المعتصمين في ساحة التحرير وسط بغداد وسرقت السرادق وما فيها، ومن واجب المعتصمين مطالبة الحكومة بالكشف عن مرتكبي هذه الجريمة ومعاقبتهم ومنع تكرارها لأي سبب كان. إن وقوع حدث مماثل في اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط/فبراير ٢٠١١، سوف لا يوجه الاتهام إلا للحكومة العراقية، وستكون له تداعيات كبيرة ومؤذية للمجتمع العراقي، ولكن وبشكل خاص للحكومة، إذ عندها سوف تفقد مصداقيتها بشكل كامل.

إن مظاهرة يوم ٢٠١١/٢/٢٥ سلمية ولها مطالب شعبية آنية ملحة، مطالب وجدت التأييد والدعم من غالبية الشعب العراقي، ومن مواقع الأحزاب الحاكمة أيضا، فلا يجوز التحرش بها من جانب أجهزة الدولة المباشرة او غير المباشرة كالبلطجية المرتزقة الذين يمكن أن يشترون ويدفعون للاعتداء على المتظاهرين. إن على القوات الحكومية حماية المظاهرة والمتظاهرين. وهي المسؤولة عن ذلك وعن كل ما يحصل ضد المتظاهرين.٢٠١١/٢/٢٢.

التظاهر حق مشروع

غالب زنجيل

لا أفهم،ومثلي كثيرون، سر تطير السيد المالكي من المظاهرات الشعبية .وهو قبل غيره يعرف ان حق التظاهر السلمي قد ضمنه الدستور العراقي.

في مناسبات عديدة، وأخرها قبل أيام، أبدى المالكي انزعاجه من التظاهر، وكأنه يريد ان يقول بأنه ليس من مصلحة البلاد ان ينشغل الناس بالتظاهر الذي يعطل عمل الحكومة ويشغلها عن واجباتها، مع ان الحكومة منقطعة عن أداء مهامها أساساً، ولو كانت تعمل لما احتاج الناس لايقاظها من غفوتها.

فالحكومة مقصرة في كل شيء،والخدمات معدومة بالكامل، واي حكومة في بلد يقول حكامه بانه ديمقراطي،يتحتم عليها ان تخدم الناس، وماعدا ذلك يعد اخلالا بالالتزام الذي اوجبه الدستور عليها وهي خدمة الناس لا التسلط عليهم والتحكم بهم.

منذ خمس سنوات، وبعد اليوم الاول من تسنمة السلطة في البلاد تعهد المالكي بمحاربة الفساد،ورفع شعار (عام مكافحة الفساد) للعام الاول من حكمة،ومر عام تبعه اخر وثالث فرابع والفساد مايزال يتحكم باداء الدولة العراقية،بل ويشل أي عمل أخر غير سرقة المال العام.حتى تميزت (حكومة الوحدة الوطنية) بالصعود الى المرتبة الثالثة (قبلها افغانستان والصومال) في معايير الفساد في العالم الذي صدر عن منظمة الشفافية الدولية.

كذلك تردت الخدمات الى حد صار المواطن العراقي (يتحسر) على ساعة واحدة من الكهرباء في عز الصيف اللاحب ! ولم تكن باقي الخدمات بمستوى مايُنفق عليها من أموال، ولا بمستوى ما يحتاجه المواطن في بلد يزخر بالثروة الخرافية.

وما يقال عن الكهرباء يقال عن الخدمات البلدية والصحية والتربوية والجامعية ايضا، ورغم مانسمع من احاديث المسؤولين الكبار من وعود الا انها تظل كدخان التخدير لا اكثر ولا اقل!

هذا كله جرى في العراق خلال السنوات الاربع الفائتة، ولم يستطيع السيد المالكي ان يحقق جزءً يسيراً مما وعد به.. ولهذا لم يعد من حقه ان يقنعنا بانه في سنة واحدة مقبلة سيوفر لنا الكهرباء والماء الصافي والخدمات الأخرى، مع انه كان يحكمنا طوال اربع سنوات، وتحت يده اكثر من ثلاثمائة مليار دولار! فلماذا لم ينجح في وضع اي من وعوده الاولى موضع التطبيق ؟ وكيف يريد منا ان نصدق بأنه سيحقق ذلك في سنة واحدة مقبلة؟!

ولذا، فالتظاهر، صار من حقنا، بعد ان صبرنا عليه وعلى حكومته سنوات طويلة . وإذا تصور ان هناك اغراضاً سياسية من وراء المظاهرات، فذلك ليس عيباً بالقوى المعارضه للسيد المالكي، فالسياسة هي ميدان عمل الجميع، ودولته بعد ان اخفق في اداء الخدمة لعموم المواطنين . فقد تحول عمله الى سياسي . فكيف يجوز له ان يلوم الاخرين على امر يفعله هو؟!

المظاهرات ستخرج، تندد بالأداء الحكومي وتطالب بمكافحة الفساد وتعثر تقديم الخدمات.. وهذا لا يعني تخريب المنشآت العامة بالطبع، فهي ملك للمواطنين وليس للحكومة.. وعلى (السيد المالكي) أن يحمي المتظاهرين من اجهزته الأمنية، وإذا ما كان يخوفنا من (المندسين) فهؤلاء يمكن ان يتواجدوا داخل أجهزته، مثلما يكونوا متواجدين بين المتظاهرين، وهو السيد المالكي، قبل غيره، كثيراً ما اشتكى من الخروقات الامنية وما يزال.

متظاهر غير مجاز

حسن الفرطوسي

هذه الرسالة المذيلة بتوقيع "متظاهر غير مجاز" كانت من بين الرسائل التي وردتني على إثر مقالي السابق المنشور في موقع "كتابات" ذكر مرسلها أنه من أهالي الحلة.. أهمية الرسالة – فضلاً عن لغتها الجميلة – تكمن في كونها انعكاساً لمستوى النضج الذي وصله الشارع العراقي نتيجة للمخاض الذي ما زال يعيشه العراق لحد هذه اللحظة، تعكس ملامح التغيير في التفكير وتطور الرؤية للأحداث، تعكس طبيعة التحرك لدى النخبة الشبابية العراقية.. إليكم الرسالة كما وردتني دون حذف أو إضافة: (أعلنت الحكومة العراقية يوم أمس تعليمات عن التظاهرات، جاء أهمها ما أعلنه محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق بخصوص شروط الإجازة الرسمية للتظاهرة، جاء فيها ما يأتي، نقلاً عن الزمان والشرق الأوسط: "فاجأت محافظة بغداد الجميع عندما أعلنت يوم أمس ٢٠ من شباط الحالي، أي قبل خمسة أيام من الموعد الذي حدد التظاهرة يوم الغضب في ٢٥/ فبراير، استعدادها لمنح إجازة التظاهر، شرط أن يتم تقديم الطلب قبل سبعة أيام من موعد التظاهرة.. منح الإجازة يأتي لتنظيم التظاهرة وتوفير الحماية لها، وأن أي تظاهرة من دون إجازة رسمية تعتبر غير قانونية ومخالفة للنظام العام ويحاسب القائمون بها حسب القانون.

وذكر بيان المحافظ بأنه يجب أن يحدد في الاستمارة تاريخ تسيير التظاهرة، ووقت انطلاقها، ووقت انتهائها والطريق من التجمع إلى التجمهر، أي مكان بدء التظاهرة، إلى الشوارع والمناطق التي تمر بها، ثم مكان انتهائها والعدد المتوقع للمشاركين في التظاهرة والهدف منها".

نقول لمحافظة بغداد ولحكومة ومجلس وزراء المنطقة الخضراء، إن أحد أهم أسباب مقت الناس لكم واستعدادها للتظاهر ضدكم هو هذا اللف والدوران والكذب والدجل والتلاعب باللغة والتوقيتات طوال السنوات العجاف الثماني الماضية.

المشكلة إنكم تعتبرون أنفسكم أذكياء وسياسيين عندما تمارسون هذا الاختيال والمراوغة مع شعبكم.. التظاهرة بعد خمسة أيام و تقول لي قدم طلبك للتظاهر قبل سبعة أيام من تاريخ التظاهرة.. ما هذا الغباء وما هذا السخف والازدراء؟ هل فعلا تعتقدون ان عقول الناس تسطحت لهذه الدرجة؟

على العموم اذا كانت هذه طريقة تفكيركم فمعنى ذلك إنكم تخططون لمواجهة عنيفة، لكن تأكدوا من أنكم لن تنجحوا.

ها أنا أجد نفسي أكثر عزيمة على التظاهر في يوم ٢٥ شباط في ساحة التحرير رافعا شعار "متظاهر غير مجاز" ومن يطلق علي النار سأوصي أهلي بتقبيل يده، هذه الفذلكة والتحايل والخديعة السمجة كانت ومازالت سمة بعض الأحزاب، فهم يعرفون مثلا انهم عندما يسرقون، بسهولة يدفعون كفارة بسيطة ليحللوا ما سرقوه، فلا توجد لديهم حسابات الضمير.. كل ما لديهم حسابات الدمج.

في محافظة بابل تنتشر الأخبار بتسطح مذهل، من نوع، أن على كل من يريد التظاهر علية استحصال الإجازة بشكل شخصي و فردي بمعنى، ١٠ آلاف متظاهر كل واحد منهم يحمل في جيبه إجازة للتظاهر.

رائع جدا، تمعنون أكثر وأكثر لتعطوا تظاهرتنا مصداقية أكبر وأكبر.

ليس للخبز وحده يتظاهر العراقيون، بل لشيء أكبر، لا أستطيع تحديده بالضبط، ربما هو الكرامة واستعادة صفة الأدمية التي صادرتها أحزاب الفهلوة.

ختاماً أرجو قبول طلبي هذا بالتظاهر يوم ٢٥ شباط في ساحة التحرير وكل مكان في بغداد وفي كل مدن الوطن الحبيب من أقصى نقطة في شماله إلى أدنى نقطة في جنوبه وسبب التظاهر هو فقط لشيء من الكرامة ليس إلا.. فانا لا أريد النفط ولا الخبز ولا الوظيفة ولا منافستكم في الانتخابات ولا ولا.. أريد فقط أن ينطبق علي مصطلح مواطن، وبشيء من الكرامة.

من هنا أخولكم أيها السادة في محافظة بغداد ان تكتبوا الاستمارة الخاصة بطلب رخصة او إجازة للتظاهر نيابة عني مع كامل استعدادي لتحمل كل المسؤوليات المترتبة على حصولي لشيء من كرامتي.. أمل أن ينال طلبي هذا قبولكم ولا يمس كرامتكم.

مع التقدير

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

المرجع النجفي يعلن دعمه للمتظاهرين ويدعو الحكومة إلى الاستجابة لمطالب الشعب

السومرية نيوز/ النجف

أعلن المرجع الديني بشير النجفي، الاثنين، دعمه للمطالب المشروعة للمتظاهرين والمعتصمين، داعيا المسؤولين للاستجابة إليها وقلع العناصر المفسدة من المؤسسات الحكومية.

وقال المرجع النجفي في بيان أصدره مكتبه في النجف، اليوم، وتلقت "السومرية نيوز" نسخة منه، إنه "ما زال صوتنا مع صوت الشعب العراقي المنهك المظلوم في مطالبه المشروعة"، مضيفاً أن "للشعب الحق شرعاً وقانوناً بأن يطالب بحقوقه كافة بالتظاهر والاعتصام السلميين مع المحافظة على الأرواح والنظام العام والأموال العامة والخاصة.

ودعا المرجع النجفي "السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية أن تتحمل مسؤولياتها وتقوم بواجباتها تجاه الشعب المظلوم وتحقق مطالبه فوراً"، كما دعاها إلى "قلع العناصر المفسدة من مرافق الدولة"، مؤكداً "لقد مللنا التسويف والوعود"، في إشارة إلى الوعود التي يطلقها المسؤلون في الحكومة.

وكان مصدر مقرب من المرجع الديني الأعلى علي السيستاني أكد في حديث لـ"السومرية نيوز" الأحد الماضي، أن المرجع يؤيد التظاهرات التي لا توقع خسائر في الأرواح وإتلاف الممتلكات، كما أن المرجعية العليا تقدر معاناة المواطنين بسبب تردي الخدمات وانتشار الفساد في المؤسسات الرسمية.

وكانت المرجعية الدينية انتقدت أكثر من مرة نقص الخدمات وانتشار الفساد المالي والإداري وضعف البطاقة التموينية، وطالبت بإصلاح الوضع من خلال خطب الجمعة أو لقاءاتها مع المسؤولين الذي يفدون عليها.

وتشهد البلاد منذ مطلع الشهر الحالي، تظاهرات شعبية استلهمت من التظاهرات التي تجوب الدول العربية والتي أدت لحد الآن إلى سقوط نظامين سياسيين في تونس ومصر، وتتركز مطالب المتظاهرين في العراق بتوفير الخدمات وفرص العمل وصون الحريات وضمان حرية التعبير إضافة إلى معاقبة المفسدين في الدولة، وشهدت محافظة واسط ومركزها مدينة الكوت، نحو ١٨٠ كم جنوب بغداد، تظاهرة كبيرة، في السادس عشر من شباط الجاري للمطالبة بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل وإقالة المسؤولين المفسدين وغير الكفء وشارك في التظاهرة نحو ثلاثة آلاف شخص اتجهوا نحو مجلس المحافظة وحطموا الباب الرئيس الخارجي للمبنى وأضرموا النيران في المكان، ثم احرقوا مبنى المحافظة ومنزل المحافظ ومبنى دائرة العقود، فيما رد الشرطة المحلية بإطلاق النار على المتظاهرين مما أسفر عن مقتل شخص وجرح ٤٩ آخرين، فيما فرضت القوات الأمنية حظرا للتجوال على خلفية تلك الأحداث.

يذكر أن جمع من المثقفين والشباب العراقيين دعوا عبر موقع التواصل الاجتماعي الفايس بوك إلى تظاهرة سلمية مليونية يوم الخامس والعشرين من الشهر الحالي للمطالبة بتوفير الخدمات وفرص العمل والقضاء على البطالة والفساد الإداري المستشري في البلاد، وقد أطلقوا على أنفسهم الثورة العراقية الكبرى ضد الفساد أو حركة ٢٥/ فبراير.

غانـــدي
ومطلب المتظاهرين في العراق

فلاح السعدي

اليوم نريد ان نقص قصة واقعية لعل فيها عبرة لشخص كان للحسين (عليه السلام) عليه فضل كبير فقد تعلم من الحسين كيف يكون مظلوما فينتصر كما قال هو هذا الشخص الذي لم ينظر الناس الى دينه بل نظروا الى قلبه وعقله.

يُحكى أن غاندي كان يجري بسرعة للحاق بقطار.. وقد بدأ القطار بالسير، وعند صعوده القطار سقطت من قدمه إحدى فردتي حذائه فما كان منه إلا خلع الفردة الثانية وبسرعة رماها بجوار الفردة الأولى على سكة القطار.

فتعجب أصدقاؤه!؟ وسألوه: ما حملك على ما فعلت؟ لماذا رميت فردة الحذاء الأخرى؟

فقال غاندي الحكيم: أحببت للفقير الذي يجد الحذاء أن يجد فردتين فيستطيع الانتفاع بهما، فلو وجد فردة واحدة فلن تفيده هو، ولن أستفيد أنا منها أيضا.

اليوم خرج الشباب ليطلبوا من القلوب أن تلين ومن العقول ان ترتفع لتنضج الى مستوى التقديم الحقيقي الذي يتأمله العراقيون.. فغاندي في هذه اللحظة التي يركض فيها نحو الصعود في القطار وبهذا الحادث فكر بالفقير فهلا فكر جميعنا بهذا التفكير وفعل فعلا يقابل به رب العالمين ليكون حرزاً له ولأهله من الشرور في الدنيا والآخرة.

فالرحمة مطلب ليس بصعب
والعطف واللين ليس بصعب
ومداراة العراقيين ليس بالأمر القبيح بل العكس فهو أمر الخير وأمر الثناء والبناء..
ومن اجل القضاء على العناء لابد للمسؤولين مساعدة الفقراء وذوي الدخل المحدود..
وما أكثر العراقيون الذين يعيشون غير راضين عن حالهم..
ولعل هذا ما يشعر به الأكثرون.. وللأسف الكبير فقد بدا الأمل الى الموت أسرع منه الى اليأس..
ومن هنا فعلى الحكومة كافة أن تضع فوق كل المطالب مطلب رئيسي الا وهو..
حرمة الدم ونزف الدم وتأمين الشعب
فالمهم والاهم هو ألا يكون دم العراقي هين
فإن العراقي دمه غالي فلا ترخصوه
كما رخّصه السابقين
وكما رخصته الدول البعيدة والقريبة لأجل مصالحها
وعلى الجيش والشرطة والقوات الأمنية أن تزيد من حلمها وعطفها وصبرها
فالنفع والمطلب عام
والشعب مسالم
والشعب فقير
والشعب متألم
والشعب أسير
الله.. الله بدماء العراقيين
وعلى المتظاهرين أن يكونوا بالوعي المطلوب
فإن الإعلام ينقل ما يحدث إلى جميع العالم
فخروجكم هو من اجل البناء
خروجكم من أجل العطاء
خروجكم من أجل رفعة العراقيين الأصلاء
خروجكم تاريخ
كما تاريخكم حضارة
فالتفتوا لكل ما تفعلون
وليكن الضمير والإخلاص للعراق هو الرقيب
حين عزمتم، وحين توحد الهدف فلابد علينا جميعاً من أن نكون معكم في كل خطواتكم من اجل تحقيق المطالب المشروعة، ونحن معكم حريصون على أن تكون تظاهرات يوم ٢٥ يناير أنموذجا للمدنية والأسلوب الحضاري الذي يليق بكم وبتاريخ عراقكم، انتم ونحن لا نتمنى أن يكون هذا الحدث مجرد حالة انفعال وفورة تنتهي حال انتهاء أسباب هذه الفورة، كما لا نريد أن يتحقق طموح السياسي بتشويه هذا الفعل الشعبي من خلال إدخال القضية في موضوعات المؤامرة والتسييس والى آخره من الأمور التي يتشدق بها السياسي البعيد عن أوجاعنا لغرض إجهاض الثورة البنفسجية السلمية، واكرر السلمية لان بدون هذا المعنى سنفشل جميعنا في تحقيق المطالب التي خرجنا وسنخرج من اجلها، ولأجل تحقيقها بشكل عادل وبأقل الخسائر لابد من الأخذ بنظر الاعتبار النقاط الآتية:

١- ادارك ماهية التظاهرات والمعرفة التامة بثقافة التظاهر وكيفية الحصول على الأهداف الكبيرة بتضحيات بسيطة.
٢- تشكيل قيادات وقواعد شعبية منظمة تأخذ على عاتقها إدارة التظاهرات من جميع النواحي.
٣- اختيار عناصر واعية من قبل المتظاهرين للتصريح للإعلام ويا حبذا تكون هذه العناصر تجيد اللغات الأجنبية.
٤- تأسيس إذاعة متنقلة تنقل الأحداث والتعليمات أولاً بأول من غرفة عمليات التظاهرة وإيصال أي طارىء لاسمح الله إلى المتظاهرين.
٥- تحديد سيارة أو سيارتين للإسعاف لنقل أي حالة طارئة في داخل صفوف المتظاهرين لاسمح الله والى اقرب مشفى.
٦- اختيار عناصر موثوق بهم تكون مسؤوليتهم الحفاظ على الأمن ومراقبة الأحداث والحفاظ على سلامة المتظاهرين.
٧- الاتفاق على المطالب الشرعية للمتظاهرين وكتابتها بشكل موحد وتقوم لجنة مختصة بتقديمها إلى جهات حكومية والتفاوض معها.
٨- استثمار الإعلام بشكل جيد وواع لاسيما الإعلام الأجنبي، وينبغي اختيار مكتب إعلامي يختار من بين المتظاهرين واجبه التنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة.
٩- الابتعاد عن أعمال العنف والشغب والاعتداء على المؤسسات العامة لان ذلك يسيء بشكل كبير إلى عدالة قضيتكم.
× هذه هي أهم النقاط ينبغي التقيد بها للحفاظ على سلامة التظاهرة وعدالتها وعلى سلامة المتظاهرين، أما المطالب فهي كثيرة لكن هناك أهم وهناك مهم وعلينا أن نفكر بالأهم الآن ونوجز مطالبنا ونقدمها بشكل مدروس إلى الحكومة لغرض إلزامها بأنها الراعي والخادم للشعب ونحن قد قلنا وفعلنا ورفعنا مطالبنا لها،واني أرى أن من ضمن أهم المطالب الآن هو المطالبة بإلغاء أو تعديل الدستور المفخخ والمطالبة بحل المجالس البلدية ومجالس المحافظات كونها مجالس طفيلية قد أضرت بمصالح الناس ولم تنفعها فهي قد أثبتت فشلها الواضح، فهذه التشكيلات مثل غيرها تمت وفق آليات هشة وغير سليمة في أسس بنائها وقد أفرزتها مرحلة ما بعد الاحتلال بشكل ارتجالي فجاءت عرجاء شوهاء، وكل ما يبنى على باطل فهو باطل، كما أن هذه التشكيلات ساهمت في إرهاق ميزانية الدولة مثلما ساهمت في استشراء الفساد والخراب في مدن العراق كافة.

نقاط مهمة ومطالب أهم تسبق يوم الغضب من بينها ضرورة مطالبتكم:

بحل المجالس البلدية ومجالس المحافظات لأنها حلقات طفيلية تضر ولا تنفع

جواد كاظم إسماعيل

في انتظار استحقاقات العراقيين

ثمة حقوق وواجبات مفتقدة اليوم لدى اوساط متنوعة من العراقيين الذين من حقهم تماما ان يطالبون بما لديهم من حقوق انسان او حقوق مواطن .. اجدها ضائعة في خضم المتغيرات التي حصلت من دون رؤيتنا أي اصلاح ولا أي تغيير ولا أي معالجات ولا أي منجزات .. ان ما يثير الاسى في أوضاع العراقيين انهم لم يحققوا حتى اليوم عشر معشار ما كانوا يحلمون به .. بل وانهم يجدون العدالة مفتقدة في مجتمع تنحره الانقسامات ، وتضيع فيه الحقوق ، وتتردى فيه الخدمات ، وتتراجع فيه الارادة .. ويتبدد فيه الزمن ، ويتفاقم فيه الطفيليون والسراق والانتهازيون والوصوليون والمراوغون والطائفيون .. ويفتقد فيه الامن ويزداد فيه الغلاء ويموت فيه سوق العمل وتنعدم الخدمات .. فما الذي يمكننا ان ننتظره ؟

د. سيّار الجَميل

الديمقراطية تكفل التظاهر السلمي

.. ان العراقيين لا يطالبون بشيئ الا بحقوقهم التي يجدونها مهدورة تماما من دون ان يفعل المسؤولون شيئا حتى الان ، بالرغم مما نسمعه من تصريحات وخطابات ، الا ان الحقائق تكذب كل الذين يصفقون للاوهام ، ولا يعبئون بارادة الناس الذين لا اعتقد انهم سيبقون ساكتين على الاوضاع .. ربما كان العراقيون لهم مطالبهم المشروعة التي نعرفها تماما ، ويريدون طرحها على العالم ، ومن حقهم ذلك ، ما دام العراق يعيش حياة (ديمقراطية) . كما يقولون . . المشكلة اليوم انك تجد هيمنة الايديولوجي او الطائفي او الشوفيني او العرقي او الفاشي على الوطني والاجتماعي والاخلاقي .. ان من حق العراقيين جميعا ان يعيشوا منسجمين ومتلاحمين في صد التفرقة وعواملها .. هناك من يتخندق في طرف ازاء الطرف الاخر نتيجة ثقل المعاناة التي افرزتها الظروف الصعبة .. ولقد مر العراقيون في عصور مختلفة بمثل هذه الاحوال ، وعانوا من القسوة والظلم والقمع المنظم .. فما الذي فعلته الدولة ازاء المجتمع ؟ اين تذهب ثروات العراقيين منذ سنين ، وهم لا يجدون حتى الان الحياة الكريمة والعيش الرغيد ؟ وعليه ، فان الديمقراطية كفيلة باية تظاهرات سلمية تطالب الناس من خلالها باستحقاقاتها كلها من اية حكومة ..

لا نريد طبقة حاكمة لشعب مقهور

ان سلوكيات مزمنة تفشت على السطح لدى بعض المسؤولين العراقيين الذين وجدوا أنفسهم يتعالون على شعبهم ، بل ولا يتكلمون الا من فوقية عالية تثير الهزل ، فهل يشاركون شعبهم همومهم واتعابهم ومأسيهم ؟ ما الذي يجعل المنطقة الخضراء واحة منفصلة عن العراقيين ؟ ما الذي يجعل المسؤول العراقي اليوم يقّدم الشأن الخاص على الشأن العام ..؟؟ ولا يمكن أن يسكت أي عراقي ، وهو يسمع ما يقبضه المسؤولون في العراق من رواتب وامتيازات فاحشة لا يمكن أن يتصورها خيال انسان ! واذا ما انتقد او قدمّت اليه اية نصيحة ، فان المسؤولين يرفضون ويتهمون من ينتقدهم باقسى التهم .. واذا ما اعلن الناس عن تظاهرات لهم لعرض مطالبهم المشروعة ، ثار البعض ليتهمهم بشتى التهم ! فأين يذهب أي عراقي وهو يطالب بحقوقه او يسأل عن حل مشكلته ! ان المناخ الديمقراطي يوّفر لكل مواطن عراقي ان يمارس حقه المشروع بعرض مطالبه ، وهو يعتقد بأن له الحق في ان يتحرر من قبضة سجن الماضي . ان من وعد الشعب بالاصلاح وتقديم الخدمات والسعي لتوفير الامن واتاحة فرص العمل وتحسين المستوى المعاشي وحل مشكلة السكن .. مطالب ان يحقق ما وعد به الناس ، فهي استحقاقات مشروعة لمجتمع تمزقه الاهواء ويسحقه الفساد ويعمّه الخراب .. ان العراقيين لا يريدون ابدا ان يجدوا انفسهم من المقهورين ، وهم ازاء طبقة حاكمة لا تتعامل الا بالملايين والمليارات !

أين الوعود التي سمعناها ؟

ان الحقائق التي نسمع بها ونقف على حيثياتها لا يمكن ان تصدق ابدا .. وكم تمنينا ان تتبدل الصورة التي استمرت لسنوات مضت عن مقاساتها ووضعيتها كي تغدو اكثر اشراقا وجمالا ، ولكنها لم تزل قبيحة المنظر سيئة المقاييس .. خصوصا اذا علمنا بأن الحقيقة لم تزل شديدة المرارة ، وان حجم الخبايا لم يزل مطويا بالاسرار !! وكم طالبنا بالكشف عن الحقائق المخفية ، خصوصا تلك التي تشكلت عنها لجان وتحقيقات .. ولكن لم يزل المسؤولون يلوذون بالصمت .. ، ليس لأنهم يجهلون الحقائق ، ولكن لأن الحقائق خطيرة جدا سيذهل الشعب ان عرف تفاصيلها .. ومن حقه ان يدرك كل حقائق بلده .. ومن حقه ان يسأل عن أسباب التغييب والتعتيم والتضليل .. وهو يعيش ظروفه الصعبة والقاسية التي لم تمنحه الوقت والطمأنينة ان يعترض .. ان أي معارضة ، وأي نقد ، وأي شكوى ، وأي مطالبات ، وأي رأي آخر .. لا يمكن ان تعامل جميعها بأنفاس عدائية ، وأدوات قمعية ، وتجاهل متعمد .. ان العراقيين لا يمكن ان يسكتوا على ما يصادفونه .. ولا يمكنهم ان يصمتوا على ما يسمعونه .. انهم لا يريدون الا حقوقهم الوطنية واستحقاقاتهم في حياة كريمة وعيش مرفه وخدمات كاملة ..

الممارسات الغبية : الى أين ستأخذ العراقيين ؟

ان السياسات الداخلية التي تمارس اليوم من قبل هذه المؤسسة او تلك الوزارة .. من قبل مجلس العاصمة او مجلس تلك المحافظة .. من قبل مجلس العاصمة او المجلس البلدي .. لا يمكن ان يتقبلها الشعب العراقي بكل اصنافه واطيافه .. ان فرض تعليمات كسيحة بالقوة باسم الدين على المجتمع ومثقفيه سيولد انفجارا غير مسبوق .. يستخدم الدين غطاء واهيا لأن الدين اصلا اصبح تجارة رائجة في كل الثقافات الموجودة في المنطقة .. وغدا بعض المسؤولين لا يرتفع فوق طائفته او حزبه كونه لا يرى الحقيقة الا في حزبه او طائفته . هنا أنبه ان يعالج امر اية تظاهرات بالمعروف ، حتى وان بلغت شأوا كبيرا .. وأتمنى على المسؤولين العراقيين حسن تقدير للامور ، وان يعالجوا الامور بمنتهى الحكمة خصوصا وان موجة التغيير تكتسح كل المنطقة في ظل الكارثة المروعة التي تعيشها شعوب المنطقة في ظل انظمة وبات يخاف ان ينتهي ببشاعة .. اصبح يهادن وهو يكذب ويعرف انه يكذب .. اصبح يشيّد من عنياته قصصا لا اساس لها من الصحة .. اصبح لا يرى من الحقيقة الا ما يخدم اغراضه والحفاظ على رواتبه وامتيازاته ووسائله المكشوفة .. اصبح لا يستمع لأحسن القول ، بل لأسوأ الاقوال .. اصبح يتكلم معسول الكلام ويعمل في الضد مما يقول ..

مشروعية الاستحقاقات الوطنية

ينبغي على العراقيين ان لا يسكتوا ازاء حقوقهم الثقافية والاجتماعية .. لا يسكتوا على كشف كل العيوب ، وفضح كل الممارسات بالأساليب الحضارية ، والأدوات السلمية ، والتظاهرات المدنية وأن يؤسسوا مواجهة بينهم وبين المسؤولين بلا خوف .. مع الالتزام باحترامهم ومن دون استخدام أي سباب او شتائم .. ان المجتمع العراقي قبل خمسين سنة كان يمشي نحو التقدم عندما كان الشعب يمتلك الشارع السياسي ليعبّر عمّا يريد ، في حين لا نجد أي لغة حوار بين السلطة والشعب هذا اليوم .. بل ان مجتمعنا العراقي اليوم بحاجة ماسة الى المطالبة باستحقاقاته الوطنية والكفاح من اجل نيلها ، فضلا عن تساؤلاته المشروعة عن موارده وسبل الانفاق لميزانية كل عام . ان كافة المسؤولين لابد ان يكونوا في طليعة الناس الموجهين المرنين الذي يؤمنون بالحوار .. وان يرى كل مسؤول نفسه مرآة عاكسة لهموم شعبه ، ويغدو خادما امينا لهم ويسعى لتحقيق ما يصبو اليه كل العراقيين . ان استحقاقات العراقيين لا تتحقق من دون التغيير والإصلاح .. من دون البرامج والمشروعات .. من دون التخصصات والكفاءات .. من دون التحديث والكفاءات .. فاذا لم يعمل كل المسؤولين العراقيين على التغيير ، فانهم يساهمون في قتل الحياة والابقاء على الخراب ..

وأخيرا : من اجل اجراءات حقيقية

ان التغيير لا يمكن ان يأتي بمواعظ وبيانات وفتاوى وتصريحات ولقاءات ماراثونية على شاشات التلفزيون .. انها مشروعات حقيقية لتغيير المجتمع تغييرا جذريا ومساعدة الناس ومنحهم حقوقهم ومحاسبتهم على واجباتهم .. اي بمعنى تغيير الوعي والتشيؤات والتفكير .. وان يفصل أي مسؤول في الدولة بين الدولة كمؤسسات وبين المجتمع كابناء شعب .. ولا يمكن اجراء اي تحولات حقيقية ان لم تجد دستورا مدنيا منفتحا يشكل القانون حدود منطلقاته .. لقد احبط الشعب العراقي جدا جراء عدم تنفيذ ما وعد به من قبل المسؤولين الذين لم نجدهم قد خطوا خطوة واحدة باتجاه التغيير والاصلاح . ان العراقيين يطالبون باستحقاقاتهم كافة ، ولا يمكن للحكومة ان تلغي ببساطة حقوق أي عراقي ساهم في انتخابها ام لم يساهم ، فهو مواطن له حقوق لابد ان يتمتع بها ، وواجبات لابد ان يمارسها ..

نعم ، ان على الحكومة ان ترعى مصالح الناس ، ولا تضايقهم ، وان تسعى لتوفير الخدمات اليهم .. وان يشعروا بأنها تعمل من اجل حمايتهم وأمنهم .. على الحكومة العراقية ان لا تكيل بمكيالين في تعاملها بين العراقيين .. وان لا تعد الناس بالوعود المعسولة من دون أي فعل او أي اجراء او أي نتائج .. على الحكومة العراقية ان تقابل اية مظاهرات سلمية بالمعروف ، من دون أي مواجهة قمعية أو استخدام العنف .. فحذار من اتخاذ اية إجراءات بوليسية .. ان من تعهّد ان يؤدي الأمانة في مسؤوليته وان يعمل على أتمّ وجه لابد ان يفي بعهده للناس والتاريخ .. وان يسجل صفحة بيضاء ونظيفة وان ينتظر ما يطالبه الناس به لتنفيذه .. وان يتمتع بدرجة عالية من الشفافية لاستيعاب أي نقد او معارضة او مخالفة والعمل بما يرضي الله ويخدم البلاد والعباد .. ان العراقيين بأمس الحاجة الى سلسلة طويلة من تحقيق المطالب .. من دون ان ينسى الجميع وطنهم العراق الذي هو بأمس الحاجة الى كل من المسؤولين والمواطنين معا . فهل وعينا الدرس قبل طغيان الامواج ؟

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

لم يعد الصمت ممكنا

سلسلة مقالات الاستاذ فخري كريم رئيس التحرير خلال الايام الماضية والتي نشرت كأفتتاحية لصحيفة المدى وهي تؤشر لملامح مهمة للمشهد العراقي اليوم وتحاول ان تثير الكثير من الاسئلة وتطرح الكثير من علامات الاستفهام.

لـــذا نـعـيـد نـشـــرهـــا كـامـلـة

تجاهل هؤلاء، مثلما نتجاهل "نحن" هنا، المنجزات العظيمة لهذه العولمة، وهي نتاج ابتكار البشرية كلها، وليس كما يدعي القومانيون ودعاة الإسلام السياسي المتخلف بوصفها "نتاجا غربيا"، يصدر لعالمنا، بهدف انتزاع هويتنا وخصوصيتنا، وكما لو أن الدكتاتوريات والاستبداد لم تدمرها.

إن هذا التوصيف السلبي، لا يعني التقليل من شأن هذه الحركات والأحزاب ودورها التاريخي في نشر الوعي السياسي والاجتماعي والاحتجاجي، برغم أنها ظلت أسيرة ضيق أفق في اكتشاف الجديد المتوثب.

وأمام هذه القوى اليوم فرصة المبادرة بالانخراط في هذه الحركة

(1) الاحتجاج:

حركة ديمقراطية للتصحيح

بقلم / فخري كريم

تتسع وتتصاعد الحركة الاحتجاجية في مختلف المحافظات على ازدياد الأحوال سوءا برغم الوعود المتكررة منذ سنوات والدعوات بالصبر على تردي الخدمات، واتساع دائرة الفقر والعوز بين أوسع الشرائح الاجتماعية في مقابل تضخم ثروات النهابين للمال العام، وكذلك تزايد وقائع الفساد والتجاوز على حقوق المواطنين ومظاهر تسلط مجالس المحافظات وتحكمها بشؤون الناس الخاصة وحرياتهم .

ويبدو جليا أن هذه الحركة تأخذ مع مرور الوقت طابعا منظما، وان بصيغ أولية، وبلا ملامح سياسية واضحة أو برنامج محدد، سوى المطالبة بانتشال البلاد من الأزمة المتفاقمة، المتمثلة بانعدام الخدمات الضرورية لحياة إنسانية كريمة واستفحال الفساد المالي والإداري والتعدي على الحريات العامة والخاصة، وتحويل بنى الدولة من وزارات ومؤسسات ومنشآت وأجهزة إلى إقطاعيات تتوزعها المحاصصة السياسية بلا رحمة وبلا مبالاة من الأغلبية المطحونة .

إن انتباهة المواطنين الى حقهم المشروع بالاحتجاج كمظهر للرقابة وتصويب الحكم، صحوة سياسية في غاية الأهمية، يمكنها أن تتحول إلى قاعدة متينة للنظام الديمقراطي التداولي ، تنعش الحركة الديمقراطية، وتعزز قوى متوثبة منزّهة عن النتائج المشوهة للخراب الذي حل بالبلاد طوال عقود من الاستبداد والتهميش ومصادرة الإرادة.

لقد كان للهبّة الجماهيرية في تونس ومصر التي أطاحت بالنظامين الشموليين فيهما وتداعياتها على الجزائر واليمن وليبيا وبلدان أخرى تأثير ايجابي على إيقاظ حس الاحتجاج لدى العراقيين، لكن اعتبار ذلك هو السبب المباشر في تحريكهم لإظهار مظلمتهم والمطالبة بحقوقهم ليس من باب الصواب وحسن التقويم، وكذلك فأن تشبيه ما يجري بالعراق بما حل بتونس ومصر هو الآخر مجاف للصواب.

فانتفاضتا البنفسج واللوتس أسقطتا النظامين الشموليين واقامتا نظامين ديمقراطيين، يتطلعان لسن دستور يجسد تطلعاتهما بالحرية وتصفية اسس الاستبداد والتسلط، في حين تنطلق الحركات الاحتجاجية العراقية في اطار نظام ديمقراطي تعددي يستند الى دستور مقر شعبيا وتدير الدولة حكومة منتخبة.

ولا يغير من هذا الواقع الا من باب الاستدراك والتصحيح، ان الدولة بأسسها الديمقراطية لم تكتمل بعد، بل هي في طور التكوين، وان الديمقراطية "توافقية" مشوهة، ضعيفة الحيلة، حينما يتعلق الامر بارادة المواطنين، يتصيد الفاسدون فيها "فرصة العمر" نهبا وسلبا وتعديا، وان الدستور "حمال اوجه" يقتنص منه المهيمنون ما يسهّل لهم الاستحواذ والتعدي.

وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على ان المحتجين، خلافا لأقرانهم في تونس ومصر، يريدون انتشال نظامهم الديمقراطي من مظاهر الفساد العام، ومن تغييب إرادتهم ، وتجريدهم من حقوقهم بالهيمنة على الحياة العامة.

"إن حركة احتجاج" العراقيين مطلبية بامتياز كوجهة أساسية، لكن هذه الحركة تدرك أيضا بصواب أن مطالبها شديدة الارتباط بالسياسة والسياسيين، فما لم يجر تعديل جذري في مسار الحكم وتطبيقاته، يستحيل أن تستقيم الأمور وتتحقق المطالب المشروعة، وتهدأ الخواطر الملتاعة من الفساد.

واذا لم تع، القوى المقررة في الحكومة، ومختلف أوساطها، هذه الحقيقة بوضوح، وتستدرك بانعطافة حاسمة في إصلاح نهجها، وأساليب وأدوات الحكم وإعادة الاعتبار للمواطنة، بوصفها قيمة عليا، فأن الاحتمال مفتوح على خطر استدراج المحتجين والتسلط على حركتهم ودفعها بالاتجاه الذي يحقق غير أغراضها، بل أهداف القوى المعنية بالإجهاز على النظام الديمقراطي، كما لا ينبغي "قدر تعلق الأمر بالمحتجين" أن تعي خطر الصراع الدائر بين أطراف السلطة الحاكمة نفسها، بقواها وتياراتها المختلفة التي يسعى بعضها ركوب الموجة الاحتجاجية المتصاعدة لتحسين شروط مشاركتها وتسلطها عبر ذلك.

إن المحتجين معنيون بإدراك هذه الحقيقة وكشف الدوافع الكامنة لتلك القوى التي لا تسفر عن حقيقتها، بل تكتفي بإظهار التعاطف والانحياز، وهي بذلك كمن ينطبق عليه القول "كلمة حق يراد بها باطل"!

ولابد لهم، للمحتجين، إدراك حقيقة أن الحكومة بكل إطرافها، منخرطة، ولو بدرجات متفاوتة فيما حل بالبلاد ويعاني منه الناس، وبإمكان كل منها أن تلعب دورا مشهودا سواء في البرلمان أو الحكومة أو في سائر مرافق الدولة لتصويب السلوك العام لها، والدفع باتجاه الاستجابة لإرادة المواطنين وتخفيف العبء والمعاناة عنهم، وهو ما لا يفعلونه.

ومن الضروري بمكان الانتباه واليقظة إزاء تحرك المتربصين بشعبنا، من بقايا النظام السابق، والبعثيين الصداميين وفلول القاعدة، الذين يسعون لاقتناص أية فرصة مواتية للوثوب إلى السلطة، للحيلولة دون تسلل هؤلاء إلى صفوف الحركات الاحتجاجية وحرف مسارها وإجهاضها. إن هؤلاء كامنون في كل ركن من أركان دولتنا الهشة، وفي مختلف أجهزتها المسلحة، مما يتطلب أقصى يقظة من قبل المحتجين وهو ما يدعو إلى تنظيم صفوفهم وصياغة شعاراتهم، وضبط أفعالهم بما لا يسمح لأي تحرك مشبوه أن يخترقه.

إن مواطنينا المحتجين ينطلقون من رهافة حسهم الوطني، ومن إدراكهم أنهم أصحاب العراق الجديد، وهم بناؤوه المخلصون والأوفياء لنظامهم الديمقراطي، الذي يشوبه التشوه بسبب الفاسدين والمفسدين والطارئين عليه، وهم بذلك ينأون بأنفسهم عن أي عمل يستهدف تخريب أملاك الدولة ومؤسساتها، لأنهم أصحابها الشرعيون وكذا الأمر بالنسبة للممتلكات الخاصة لمواطنيهم.

والحكومة في هذا السياق، إذ تعلن احترامها للحق العام في التظاهر والاحتجاج، مطالبة هي وليس غيرها بحماية المحتجين ومراقبة أداء وتصرف المنتسبين إلى القوات الحكومية التي قيل عنها علنا وعلى لسان المسؤولين إن بينهم من هو مغرض ومندس!

(2) لم يعد الصمت ممكناً

زمن الأكثرية الصامتة!

تثير الحركات الاحتجاجية في أنحاء مختلفة من البلاد، تساؤلات تبدو متناقضة، من حيث مضامينها ومنطلقاتها. فالمظاهرات المعبرة عن هذه الحركات، تستقطب شرائح وفئات من الأوساط الأكثر تضررا في المجتمع، وهم الفقراء المعدمون، والمهمشون من العاطلين وضحايا الحروب والإرهاب، بالإضافة إلى المثقفين المغيبين عن المشهد السياسي ومراكز القرار، والشبيبة من الخريجين والمتعلمين، وهم يشكلون أكثرية عمرية في المجتمع العراقي، وأبناء الشهداء والأرامل.

الملفت أن أوساطا واسعة من بقايا وأشباه الطبقة الوسطى يشكلون شريحة فاعلة في هذه الحركات الاحتجاجية المتنامية.

ومن لا يعرف، فأن هؤلاء، مجتمعين، يمثلون الجزء الفاعل من الأكثرية "الصامتة" التي تبدو في مراحل "السكون القسري" لا مبالية، ومطواعة، يشلها العجز والقهر.

هذا ما تتسم به أيضا قاعدة الحركات الاحتجاجية "الثورية" التي اجتاحت كلا من تونس ومصر، وتزحف بقوة "تسونامي" نحو أقطار عربية أخرى، انتهكت كرامتها ونهبت ثرواتها أنظمة الاستبداد العربي الشمولي، كما هو الحال في ليبيا العقيد، ويمن العقيد الآخر عبد الله صالح، وغيرهما من البلدان المرشحة التي "تكمن" قواها، لتستكمل "تحفزها" وانطلاقتها المباركة.

وإذا كان لمصر تميزها من حيث ظروف نمو ونضوج الحركة الجماهيرية فيها، في ظل انفتاح نسبي "تخديري" لاحتواء المعارضة، فإن تونس شكلت "نموذجا" لطمر الحركة السياسية المعارضة، عبر "شكلانية ديمقراطية" مموهة بتدابير "تحديثية" تنطوي على قمع مستور منظم لتفكيك اطر الحركة السياسية الديمقراطية.

غير أن الأوضاع في كل من ليبيا العقيد القذافي، ويمن العقيد صالح شديدة الشبه بعراق صدام، وليس هذا التشابه مجرد استقراء شكلي، فقد أبدى علي عبدالله صالح في أكثر من مرة إعجابه بمستبد العراق، وعمل جاهدا لاستنساخ تجربته الشخصية في الحكم، واستعان به في التوحيد القسري لليمنيين وبقوته الجوية، ولم يتردد بعد سقوطه من احتضان عناصره القيادية وكوادر حزبه وبعض عناصر مخابراته وأجهزته القمعية التي من الممكن أن يستفيد من خبراتها في قمع الانتفاضات.

ويكفي العقيد القذافي دفاعه المتهالك عن صدام حسين، ومحاولته "النبوئية" ترويع الملوك والقادة العرب في مؤتمر القمة الذي أعقب إعدامه، بأن مصيرهم سيكون مثل مصير طاغية بغداد، إن هم لم يتخذوا الموقف المناسب ضد النظام الجديد في العراق. كما انه انفرد بلا حياء في العمل على إقامة نصب تذكاري للطاغية في أهم ساحات طرابلس، غير عابئ بأوسخ الصفات التي كان يلصقها به صدام طيلة مدة الحرب مع إيران.. لقد وضع النصب ربما ليتذكر هو شخصيا ما ينتظره من مصير، إذا لم يشدد من قبضته على الشعب الليبي الأسير.. وتشير أنباء الأمس انه يستفيد فعلا من الخبرة الدموية لسلفه صدام، حيث تتحدث التقارير عن استخدام المدفعية الثقيلة ورشاشات الطائرات العمودية ضد محتجي بنغازي.

لقد تفنن السادات ثم مبارك بخطوات متدرجة في إعادة صياغة المعارضة رسميا "وتجهينها".

واستكمل علي زين العابدين ما أسس له بورقيبة من عوامل "تغييب" المعارضة وتهجيرها بوسائل "حداثية".

وعمل علي عبد الله صالح على استدراج المعارضة "وتكييفها" في إطار "ديمقراطيته العشائرية" و "خدعة" الوحدة اليمنية التي سرعان ما اكتشف أبناء الجنوب أنها مجرد "احتلال اخوي".

أما صاحب الجماهيرية "الاشتراكية" العظمى والكتاب الأخضر المتهافت، وهو بالمناسبة الدستور الفعلي لليبيا، بل ولعشيرته من حكام أفارقة وأحزاب وشخصيات عربية وآسيويين ممن يتلقطون أرزاقهم من العقيد، فلم يتوان عن "تخوين التحزب"، وهذا بحد ذاته يكفي لتصفية أي تحرك يجمع أكثر من بضعة أشخاص.

لكن المفارقة المثيرة التي غابت عن هؤلاء الحكام، وأمل ألا تغيب عن قادة العراق الجديد، أنهم "أهملوا"، بل لم يخطر ببال احد منهم، بسبب قصورهم السياسي، أن القوى الكامنة في المجتمع، "تنام" على ضيمها وتكظم غيظها بعض الوقت، لكنها يستحيل أن تقبل الموت جوعاً، وامتهانا للكرامة، ومصادرة الإرادة "إلى الأبد" كما يحلو للمستبدين أن يحلموا بخلود سلطانهم وتوريثه للأبناء والأحفاد.

إنهم "لخيبتهم" وحسن طالع شعوبهم، لم يكتشفوا أو يتعرفوا على فاعلية "الأكثرية الصامتة" التي تشكل مركز ثقل المجتمعات وقلبها النابض، برغم مظاهر سكونها الكامن.

ولخيبتهم أيضا وبسبب الأفق المحدود لهم ولمنظريهم، ظلوا يواجهون "العولمة" من موقع الجاهلية التي رمزت لها بعران كسر الانتفاضة النورية في ساحة التحرير.

ظل هؤلاء الحكام وغيرهم لا يرون في العولمة "الموضوعية" في تطورها التاريخي، غير طابعها العسكري في جانب منها، حيث تتسيد الولايات المتحدة والقطبية الواحدية، وتهيمن على العالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية "الاشتراكية".

تجاهل هؤلاء، مثلما نتجاهل "نحن" هنا، المنجزات العظيمة لهذه العولمة، وهي نتاج ابتكار البشرية كلها، وليس كما يدعي القومانيون ودعاة الإسلام السياسي المتخلف بوصفها "نتاجا غربيا"، يصدر لعالمنا، بهدف انتزاع هويتنا وخصوصيتنا، وكما لو أن الدكتاتوريات والاستبداد لم تدمرها.

إن الحجر على "عقول" الناس، ومصادرة ضمائرهم عبر "الاحجيات" العجائزية، وإطلاق الفرمانات لقمع الحريات وملاحقة الناس في حياتهم الخاصة وفي أمور معيشتهم باسم المقدسات التي هم غرباء عنها بسلوكهم المنظور، إن مثل هذا الحجر، لم يعد ممكنا مهما حاول البعض من أشباه الرجال المستورين مؤقتا بلباس المسؤولية المتسلطة.

فاكتشافات الإنسانية العظيمة من وسائل اتصال، ومعلوماتية وشبكتها العنكبوتية، وفرت للأجيال الطالعة مصادر العلم والمعرفة والمتابعة اليومية للرقابة على الحكام والسلطات، كما وفرت لها وسيلة التواصل والتفاعل في ما بينهم بعيدا عن أعين الرقباء والسلطة.

وتوفر هذه الوسائل مصادر التعرف على المستور في حياة أدعياء الورع والتقوى الذين يسرقون المال العام، ويواصلون تعدياتهم على حريات المواطنين وكراماتهم، كما توفر فرصة الإطلاع على "المستور" من سلوكهم الحقيقي.

التناقض في الحركات الاحتجاجية، أنها تبدو في جانبها الأبرز مظهر معافاة ووثوب ويقظة، "ونواة" بلورة حركة ديمقراطية غيبها الاستبداد طوال عقود عن الفعل المقرر في الحياة السياسية، ولكنها من الجانب الآخر المحتمل، مجال لقوى مضادة، أسهمت ظروف التجهيل والقهر في تخليقها وتغييب ما سواها، وهي قوى تنوي إجهاض هذه الحركة وتضييق أفق تطورها الموضوعي.

لكن هذا التناقض، لا يمكن أن يشكل تهديدا للحركة أو انتقاصا من شأنها، لما تنطوي عليه قواها الحية والفاعلة من وعي عميق بحكم رصيد تجربتها التاريخية، وبقوة استشرافها للأثر الايجابي لتكريس النظام الديمقراطي بثوابته الأساسية على مستقبلها.

إن هذه "الأكثرية الصامتة" التي انطلقت تحت ضغوط الحرمان والعوز وغياب الخدمات والتضييق على الحريات، تنتظر الرعاية والاحتضان، لأنها قد تشكل قاعدة تطور التجربة الديمقراطية في البلاد.

إن المتخوفين من حركات الاحتجاج والملوحين لها بتهم الوصاية عليها من "الخارج" والمتطيرين من أمثولتها في التحدي من أجل الحق، نسوا في حمى الفساد المستشري وما يرفقها، قولة الإمام العظيم علي بن طالب:

"إذا ذهب الفقر إلى بلد، قال له الكفر خذني معك!".

وقولة الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري:

"عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، لا يخرج إلى الناس شاهراً سيفه".. وقد تكون الناس ليست بحاجة الآن إلى سيف قدر ما هي تحتاج اليوم إلى صيحات احتجاج..

فيا لها من مقاربة وتوصيف !!

(3)

لم يعد الصمت ممكناً

مقدمات زمن "الأكثرية الصامتة" وملامحها

عبر أكثر من عقدين، تكاملت شروط انبثاق عصر العولمة، وبدأت بتهديم الحدود الافتراضية بين القارات والبلدان، وبين الأنظمة السياسية وداخلها . وشيئا فشيئا تراجعت أمامها الضوابط الدولية والوطنية للتجارة وحركة النقد والتعاملات السياسية، وبرزت إلى حياة الناس المعزولين بفعل تدابير حكوماتهم، المستبدة منها على الخصوص، ظاهرة خطيرة، تمثلت بالتواصل بين الأفراد والجماعات والشعوب، وتدفق المعلومات في كل الاتجاهات، بالصوت والكلمة والصورة.

ولم يعد بالإمكان حجب الحقيقة، أو فبركة الوقائع دون مصداات.

إن العولمة بطابعها الموضوعي، بوصفها لحظة تحول، "للتراكم الكمي المعرفي إلى تحول كيفي"، حملت معها تناقضات هذه الظاهرة التاريخية الموضوعية. حيث نفذت البشرية بهذا التحول إلى قلب العمليات الكيميائية المعقدة من خلال الفمتوثانية، وتعرفت على أسرار الأكوان السحيقة العمق، والتعرف على آليات تحول ((الهباءة)) إلى تمدد ابدي لها.

ومع تحرك هذا التناقض بين الأجسام فائقة الصغر، والأكوان العظيمة الحجوم، أنتج هذا التناقض قطبيه "الاشتراكية" في العالم والحركات الاجتماعية والسياسية الكبرى في العالم الثالث.

فمرحلة العولمة شهدت انهيار" التجارب الاشتراكية" وان لم تكن (هذه التجارب تجسد قيمها وتعبر عن قوانينها وآلياتها، لكنها كانت توحي بأمل التغيير) كما دشنت المرحلة فشل الأحزاب والحركات الكبرى في العالم العربي وتراجعها أمام هجوم الحركات السلفية والظلامية ، فلم تعد الأحزاب الشيوعية والقومية بمختلف أجنحتها تلعب تلك الأدوار الريادية التي كانت قد قامت بها حتى مشارف التسعينيات من القرن الماضي .. وذلك مع الإقرار بان القمع وشمولية الأنظمة وطابعها البوليسي كان وراء هذا التراجع نسبيا، لكن العامل الأساس ظل مرتبطا بجمود هذه الأحزاب والحركات، وضعف قدرتها على التقاط نبض الشارع وتخلفها عن دراسة الظاهرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة وعدم انبرائها لصياغة الأساليب والأدوات التي تتطلبها هذه الظاهرات للارتقاء إلى مستوى التحديات الجديدة ومهامها الملموسة ومدى استعداد القطاعات الشعبية للتفاعل معها.

وهذا كله ضيق فسحة الأمل ، وحول الا مبالاة والانكفاء الى ظاهرة سياسية .

كما لعب انتقال أحزاب "قومانية" وقوى برجوازية عسكرية صغيرة الى السلطة وتبنيها لبرامج وشعارات "تقدمية" او "اشتراكية" ملفقة دورا في خلط الأوراق والعبث بأفكار ومفاهيم الأوساط الشعبية ودفعها إلى حافة اليأس مع ما عمدت اليه هذه الأنظمة من أساليب بطش وتصفيات سياسية وانفراد في الحكم وتوريث له ونهب وسلب لثروات البلاد باسم " الثورة " مما كان لذلك ابلغ الأثر في تكريس الانتكاسات التي حلت في سائر البلدان العربية .

يضاف الى ذلك مشاركة الاحزاب المذكورة في الصيغ" التحالفية" المتواطئة مع هذه الأنظمة من قبل الأحزاب والحركات اليسارية والتقدمية وتبريرها لتلك الأنظمة سياسيا ونظريا، مما أدى إلى نتائج وخيمة على المزاج السياسي العام والنكوص الى مواقع اللامبالاة والاعتكاف، وفي حالات كثيرة الانتقال والتحول الى السلفية، بل إلى أكثر الحركات ظلامية مثل القاعدة وغيرها من الأحزاب المتلفعة بعباءة الدين .

إن انغلاق أفق التغيير أمام الكتل الاجتماعية الكبري في البلدان العربية، ويأسها من "جنة الأرض" فتح الأبواب على مصاريعها أمام شتى الحركات والدعوات التي عملت على صرف أنظار الناس نحو قوى وجهات لا علاقة لها بظروف الواقع الاجتماعي والسياسي التي كانت ولا تزال السبب المباشر لما تعاني منه الجماهير من بؤس وشقاء وترد وهو ما مكّن المتسلطين من المزيد من النهب والفساد وّالتسلط وسلب الحقوق والحريات بوتائر لم تشهدها بلداننا ، قبل حقبة انتقال السلطة "إلى النخب الثورية" العسكرية وواجهاتها المدنية، والأمثلة البارزة في هذا السياق يرمز لها عراق صدام حسين وليبيا ويمن العقيدين القذافي و صالح وتونس زين العابدين ومصر حسني مبارك وغيرها من أنظمة تراقب "تسونامي" كما لو انها غير معنية بما يجري او انها لا تدرك انه سيواصل التقدم زاحفا اليها .

لقد أدت هذه التراجعات فراغ سياسي وأفقرت البلدان العربية من قيادات وأحزاب ، كانت تحمل الأمل في التغيير خصوصا مع مراوحة الأحزاب التغييرية في حدود نخبها وأطرها دون أن تستطيع ببرامجها ووسائلها وأدواتها وأساليب عملها من الفعل والتأثير في ظل ظروف متغيرة تتطلب حركات جماهيرية مليونية ناهضة .

إن هذا التوصيف السلبي، لا يعني التقليل من شأن هذه الحركات والأحزاب ودورها التاريخي في نشر الوعي السياسي والاجتماعي والاحتجاجي، برغم أنها ظلت أسيرة ضيق أفق في اكتشاف الجديد المتوثب.

وأمام هذه القوى اليوم فرصة المبادرة بالانخراط في هذه الحركة، والعودة إلى منطلقاتها المحركة ، تفكيرا وبحثا واستقصاء في عمق الظاهرات الاجتماعية الجديدة مما يمكنها من التحول الى طرف فاعل في ما يجري اليوم من نهوض وتوثب "الأكثرية الصامتة". لكن مثل هذا التحول يتطلب قدرا من الجرأة وتجاوز الذات ودرجة عالية من الشجاعة الفكرية والسياسية .هذه هي المقدمات الموضوعية للظاهرة الاجتماعية والثورية العاصفة.

فما هي ملامح هذا الزمن ..... زمن"الأكثرية الصامتة".

بضياع الأمل!

إذ لم تتكرس وتهيمن إلا اقترانا بانهيار الأنظمة

(4)

لم يعد الصمت ممكناً

ملامح زمن الأكثرية الصامتة

يتوهم البعض أن الحركات الجماهيرية التي أطاحت بمبارك وزين العابدين، وتجتاح ليبيا واليمن لإلحاق العقيدين بزميليهما، أنها مجرد حركات "عفوية" مضمرة، لا تستند إلى رؤية واضحة، ولا يؤطرها تنظيم أو برنامج عمل أو أساليب وأدوات، وبالتالي فهي تفتقر إلى إرادة موحدة!

يعود هذا الوهم إلى أن المألوف السياسي لأي احتجاج أو حركة تغيير في النظام القائم، يستند إلى اطر تنظيمية تقليدية، سرية كانت أم علنية، حزبية أم نقابية، يتم التوافق فيها على برنامج ونظام داخلي وحلقات للنقاش أو النشاط والعمل.

وفي إطار هذا المألوف السياسي السائد، منذ بدايات تشكّل الدول العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، يتم الإطاحة بأي نظام، أيا كانت هويته،عبر انقلاب عسكري يستند أو يتحالف مع حزب أو جهات وطنية، ويتطور وفقا لمدى انعكاس برنامجه وهويته السياسية على مصالح من يتحالف معهم إلى "ثورة شعبية".

وظل هذا المفهوم المألوف، بطابعه التنظيمي، وأداته العسكرية، سائدا ومقررا، لأن الحركات السياسية الحزبية، ذاتها لم تتحرر، رغم التطورات العاصفة التي شملت سائر ميادين العلوم والتكنولوجيا والمعرفة الإنسانية، من الأطر والأساليب التقليدية لعملها، ولم تستطع تجديد أدواتها الفكرية، حتى في حدود مناهجها المعرفية ومنظورها الإيديولوجي.

ولم يقتصر هذا الوهم على الأحزاب والنخب السياسية المعارضة، بل تعداها إلى الأنظمة الحاكمة التي احتاطت لحماية سلطتها، بالمزيد من التدابير والإجراءات القمعية، ومصادرة الحريات، وبتعطيم جيوشها وقواتها المسلحة، وعديد أجهزتها الأمنية والمخابراتية واصطناع بعضها لأحزاب أو اتحادات تسعى من خلالها لاختراق الحياة العامة السياسية في البلد، كما في حال الاتحاد الاشتراكي العربي قبل الحزب الوطني المصري وحال اللجان الشعبية في ليبيا وحزب السلطة في اليمن وسواها.

لكن هذا التحوط، ظل هو الآخر في حدود مفاهيم السلطات والحكومات التقليدية المتخلفة، ورؤياها الإستراتيجية في مواجهة حالات التمرد والانقلاب، دون أن تنتبه لما يجري حولها في المجتمع، وفي قاعه وإطرافه، وبين الأوساط الشبابية المتمردة بطبيعتها، والمهمشة بفعل البطالة والإهمال وانسداد أفق الحياة الإنسانية الكريمة.

وهل هناك ابلغ وأكثر سذاجة من توصيف مبارك لـ "أولاد" "الفيسبوك" و"التويتر" وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي والمعرفي، حين قال تعليقا على معارضتهم: "خليهم يتسلوا.. شوية عيال مع بعض"!

لقد فات قطبي "السلطة والمعارضة" أن قوى كامنة جديدة اكتشفت بحيويتها المعرفية ونظراتها الثاقبة، وسيلة غير تقليدية للتواصل في ما بينها، وبلورة مفاهيم ومواقف، وابتكار رموز متفردة وتوسيع دائرة التواصل، واختبار فعالية التأثير والنفاذ إلى أوساط اجتماعية متزايدة عبر توصيف الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتشخيص عواقبها الخطيرة، وتبادل ما يتبلور وينضج منها بالصوت والصورة والكلمة عبر مدوناتها.

لقد أدرك هؤلاء الشباب الطليعيون، أن السلطة بسبب جهلها وتخلفها، سوف لن تتعامل مع نشاطهم بنفس القسوة وردود الفعل الذي تتعامل به مع الأحزاب والتنظيمات، لأنها لا تنظر إلى نشاطهم إلا باعتباره مجرد "كلام"، وتسلية أولاد!

وان ملاحقتهم لن توقف تواصلهم عبر "الشبكة العنكبوتية" الخاقة، ولا يمكن "القضاء عليه" اوتفكيكه وتصفيته، لأنه ليس تنظيما ولا إطارا مترابطا، أو منظومة إيديولوجية.

لكن فعالية هذا الوافد العبقري الجديد إلى الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وجد المناخ الملائم لنشاطه وقوة تأثيره ومادة عمله في الانتهاك المتزايد لحقوق الإنسان والحريات وفي بؤس الحياة المعيشية للمواطنين، والهوة المتعمقة بين تركز الثروة في بضعة ألوف من الأغنياء والمتنفذين في السلطة من جهة، و تشارك الأغلبية المطلقة للشعب في الفقر والعوز والحرمان، من جهة أخرى، وفي غياب أي إمكانية للتغيير السياسي في البلاد، بسبب أبدية سلطة الحاكم وتوريثه.

وخلافا للأحزاب والتنظيمات التقليدية التي كانت تنشط بين جمهورها المحدود، انطلقت الشبيبة الواعدة عبر مدوناتها في كل اتجاه وبين كل الفئات والشرائح الاجتماعية، ووجدت في أوساط المثقفين المتنورين حليفا لها، وفي بطالة الخريجين المتزايدة أعدادهم، وفي الشغيلة حوال لمضامين مواقعها ومصادر لتنمية معلوماتها المستندة إلى وقائع ملموسة في الوقت ذاته.

لكن هذه الظاهرة التي برزت بوضوح نموذجي في مصر، تباينت من حيث التأثير والاتساع في البلدان الأخرى.

فالشرارة التي أشعلها البطل الشهيد "البوعزيزي" فجرت مكامن الغضب لدى الشعب التونسي، وسرعان ما تحولت الاحتجاجات المحدودة والمتفرقة وما قابلها من عنف دموي لكسر شوكتها، إلى قوة دفع وتصعيد وتوسيع للحركات الاحتجاجية في عموم البلاد.

وفي هذا السياق، غذى الشرارة جموع الشباب من خلال مدوناتهم، بالتغطيات الميدانية صوتا وصورة ومعلومة مقروءة.

ومع أن هذه الوسيلة الخلاقة في التحريض والتواصل والتعبئة، تلعب دورا فعالا في مواقع الاحتجاج والحركات الجماهيرية في اليمن وليبيا، بوتائر متفاوتة، فأن نجاح الثورة في مصر بالزخم الذي شكله، وقبل ذلك في تونس، دخلت كمحفز تحريضي مباشر ظهر إلى سطح الأحداث بقوة اندفاع العواصف ليوقظ القوى مسلوبة الإرادة الكامنة فيهما، وكذلك في البحرين والأردن والجزائر.. وفي ما سيعقبها من بلدان، تبدو في الظاهر حتى الآن كما لو أنها بمنأى عمّا يجري حولها!

وإذ تتكامل ملامح الظاهرة الجديدة في الفعل السياسي المدوىّ، تتبلور في الحياة السياسية، أطراف جديدة متمكنة من وسائل وأدوات وأفكار، تقفز فوق ما هو تقليدي ومحافظ، مما يجعلها بشير مرحلة متقدمة في عملية التغيير والتطور.

ولكن هذه الأطراف لن تكون معزولة عما تمور به الحياة السياسية واختلاطاتها، بل ستكون في مواجهة تحديات كثيرة، فكرية وسياسية، وتجاذبات القوى المتصارعة في المجتمع، وتخضع بذلك لشروط إعادة اصطفاف قواها تبعا لتعبيراتها المجتمعية.

إن التباين بين المجموعات المتفرقة من حيث التكوين، قد يلعب دورا سلبيا في إعادة اصطفافها ارتباطا بالنزعات الفكرية والسياسية وبمنظومة المصالح التي ترتبط بها كل منها، أو تتكون في مجرى تحولها. لكن العامل السلبي الأكثر خطورة الذي يمكن أن تتعرض له هذه المجموعات، يتمثل في استقطابها من القوى المنظمة التقليدية، المحافظة والسلفية. ويتراجع هذا التأثير كلما استطاعت الأوساط الأكثر وعيا ونضوجا، فرز قواها في اطر حركة ديمقراطية واضحة المعالم، تلتقي حول هدف إقامة دولة مدنية ديمقراطية حرة ومستقلة، ومجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والقانون.

ومن الصعب أن تستطيع القوى والتنظيمات اليسارية والتقدمية أن تؤثر في وجهة اصطفاف هذه القوى الجديدة التي ولدت من رحم "الشبكة العنكبوتية" و"الفيسبوك" و "التويتر" ومخاض الحركة الجماهيرية الاحتجاجية، ما لم ترتق إلى مستوى هذه الحركات، من حيث مرونة الأطر والفكر والأساليب، وقبل ذلك من حيث استعدادها للتفاعل والاندماج معها، بعيدا عن نزعات الوصاية أو الاحتواء..والعمل للتشارك معها على أسس ومنطلقات فكرية وسياسية في حالة تشكلها كأحزاب سياسية جديدة.

إن نجاح ثورتي اللوتس والبنفسج وما سيعقبها من ثورات، تجاوزت مرحلة التنظيمات المحدودة، نحو حركات كبرى..كان يمر عبر مجرى استنهاض حركات جماهيرية مليونية، وبدون إدراك هذه الحقيقة، وما يلزمها من اطر وأدوات وأساليب عمل تحكم القوى التقليدية على نفسها بالبقاء أسيرة عقائدها ونشاطها المحدود.

انه زمن يقظة، زمن "الأكثرية الصامتة" التي تحررت من اسر مخاوفها وكمونها، زمن إعادة تجمع واصطفاف قوى حية، لوعيها الحرمان والتهميش، وقد انبثقت من رحم المجهول، كما العنقاء، ومن الصعوبة بمكان أن تتقهقر قبل أن تحقق أهدافها النبيلة.

(5) الاحتجاج:

25 شباط.. تقاسيم على وتر الديمقراطية!

تستعد الأوساط الشبابية والشعبية الموجوعة من غياب الخدمات "الحياتية" ومظاهر التضييق على الحريات، للخروج في مظاهرة "جمعة الإصلاح والتغيير" للمشاركة في صنع القرار، و في تقويم سلوك السلطة السياسية، وممارساتها وعلاقتها بقاعدتها الاجتماعية، وتأكيد مرجعية هذه القاعدة وقدرتها على تطويع السلطة وتصويبها.

وتتداول التجمعات التي أطلقت مبادرة التجمع والاحتجاج، فيما يجري نشره وتناقله من ردود أفعال مختلف الأحزاب المشاركة في السلطة وخارجها حول جدوى ما تقوم به، والاحتمالات السلبية التي قد تنجم عنه، لجهة اندساس قوى "الثورة المضادة" فيها وتكييف أهدافها وتوظيفها لخدمة مراميها وأغراضها المعادية للنظام الديمقراطي.

ويجري التعبير في بعض الأوساط الحكومية عن مخاوف من طابع آخر، قد تتخذه المظاهرة، أو عموم الحركة الاحتجاجية الجارية في البلاد، وهو ما أطلق عليه، "تسييس هذه الحركة".

ويراد بذلك، محاولة جهات مشاركة في الحكومة والبرلمان ومجالس المحافظات، التسلل إلى مظاهرة الجمعة، بل والتعبئة لها بقصد توظيفها كقوة ضغط لتحسين شروط مشاركتها في الحكومة، وتوجيه أنظار المظاهرة ضد حليف لها وتحميله المسؤولية عن تعثر الخدمات والامتناع عن الاستجابة للطلبات المتزايدة منذ سنوات لمعالجتها.

كما يساق في هذا الإطار، المخاوف من هشاشة الوضع الأمني في البلاد، وفي بغداد بالتحديد، والقلق من استثمار أي ثغرة طارئة أو مقصودة قد تؤدي إلى مصادمات أو تعرضات جانبية تزيد الاحتقان وتفجر الغضب الجماهيري.

إن القلق من أي احتمال سلبي أمر مشروع، ولابد من اتخاذ تدابير احترازية لمواجهة تداعياته، والتحذير منه، لكنه لا يجوز أن يتحول إلى هاجس امني يقود إلى التشدد في الموقف من المظاهرة، والخشية من اعتياد المواطنين عليها.

فالديمقراطية لا تستقيم ولا تتكامل وتتعافى، دون إطلاق الحريات العامة التي يكفلها الدستور، ومنها حرية الأحزاب والاعتصام والتظاهر، وعدم تقييد ممارستها بكثرة من الشروط والطلبات. ولا يقلل من الحق بهذه الممارسات، وجود قوى مضادة للنظام الديمقراطي القائم أو عناصر مشاغبة و تخريبية تتسلل إلى أي فعالية سياسية أو اجتماعية بهدف إجهاضها وتخريبها.

وليس غريبا أن تتعامل القيادات السياسية كل من موقعها، بالقلق من الممارسات الديمقراطية أو العمل على توظيفها والانخراط فيها، خصوصا في ظروف الأزمات أو الصراعات العلنية أو الخفية على السلطة السياسة..

لكن الغريب أن يغيب عن أذهان هذه القيادات، أن هذا التحرك الاحتجاجي، في جوهره، هو تفعيل وتنشيط لتعزيز العملية السياسية الديمقراطية، والدفاع عن أركانها وتكريس أسسها.

فالمواطنون بمثل هذه التحركات الاحتجاجية السلمية يتصدون للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بكشف المقصرين والمفسدين وتجريدهم من مسؤولياتهم وتحديد الأولويات الملزمة للسلطة السياسية ومفاصلها المختلفة في المحافظات وفي كل ركن وزاوية من البلاد، وبهذه التحركات والمبادرات الشعبية يتم تنبيه القادة والمسؤولين بمختلف مواقعهم ومراتبهم أنهم هم (أي المواطنين) قاعدة النظام الديمقراطي ومرجعيته الشرعية. وعلى السلطة الرضوخ لإرادتهم وما تعكسه من مطالب.

إن عشرات العقود من تعاقب الدكتاتوريات والسلطات المستبدة، حالت دون إطلاق الطاقات الخلاقة للشعب.. وهو يسعى الآن لاستعادة المبادرة، واكتشاف مكامن قوته وتأثيره، والعمل على المساهمة بتمكين نظامه الديمقراطي من استكمال شروط بنائه، وتشذيبه من التشوهات التي ألحقها به الفساد وبقايا الدكتاتورية والمحاصصة، وما أقحمه فيها، وهي في طور التكوين، الحاكم المدني للاحتلال الأمريكي بريمر.

إن الشعب يستطيع عبر ممارساته التعرف على جوانب القوة والخلل في نشاطه، وكلما تعافى من مكامن ضعفه بسرعة، يكون بإمكانه تأكيد مرجعيته باعتباره مصدرا لكل السلطات.

لقد أثار شعبنا إعجاب العالم وهو يعبر عن إرادته من خلال الانتخابات والاستفتاء على الدستور، وهو يواجه الإرهاب والعنف والقتل على الهوية.

ولم تستطع قوى الردة الظلامية وفلول النظام الدكتاتوري كسر شوكته وإضعاف عزيمته في المضي قدما لبناء تجربته الديمقراطية حتى في ظل سيادة البلاد المنقوصة، وهو قادر بكل كفاءة وإصرار على تكريس هذه التجربة وتصحيح مسارها، وانتشالها مما تعانيه من مظاهر الفساد والنهب وانعدام الخدمات والتضييق على الحريات والمحسوبية الطائفية والفئوية والبطالة.

إن المحتجين إذ يأخذون قضيتهم بأيديهم، يعرفون بفطرتهم التي عركتها المحن السياسية منذ عقود، من هم النهابون ولصوص المال العام ، ومن هم المستفيدون من استمرار الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، ومن هم المتمسكون بالامتيازات، وهم إذ يعرفون كل ذلك، قادرون على عزل أي طرف "مدع" والحيلولة دون تسلله، وحركتهم وتوظيفها لتنفيذ مأربه الحزبية الضيقة، وأجندته السياسية في إطار الصراع غير المبدئي على المغانم والامتيازات، وليس دفاعا عن مصالح المتلاعبين بالتجويع والبطالة وانعدام الخدمات الإنسانية الأولية والتعدي على الحرمات والحريات.

إن الحركات الاحتجاجية التي تستهدف الحكومات المحلية تعرف أن الذين يظهرون التعاطف معهم من المشاركين في المركز والمحافظات سبق لهم أن تناوبوا على حكمهم واكتشفوا سرائرهم في التعامل مع قضايا المواطنين طوال السنوات الماضية، .. بل يعرفون جيدا مآثرهم في ملاحقة المواطنين ومصادرة حرياتهم تحت واجهات دينية ومذهبية وطائفية ولا يتوانون عن تكفيرهم كلما ضعفت دائتهم على المواطنين واستمرؤوا تطويعهم وفرض الأمر الواقع عليهم.

من الملفت أن الحكومة "بكل مكوناتها "اكتفت حتى الآن، وهي تعبر عن قلقها من "مظاهرة الجمعة"، اكتفت بالحديث عن استعدادها للاستماع إلى مطالب المتظاهرين والعمل على الاستجابة لما يمكن منها لكنها لم تبادر إلى اتخاذ أي تدبير ملموس لطمأنة الغاضبين ومعالجة ما يمكن من مطالبهم الملحة وهي كثيرة وقابلة للتنفيذ.

إن شبيبة المدونات والمحتجين الغاضبين الذين يدعون للخروج في مظاهرة جمعة "الإصلاح والتغيير" أمام امتحان هم بمستوى تحدياته.... فهم مقبلون على تجربة جديدة لا تشبه مثيلاتها العربيات.... وأوجه الاختلاف معها عديدة ومنها:-

• إن الحركة الاحتجاجية العراقية تطالب بالإصلاح والتغيير وتنحية الفاسدين وليس المطالبة بإسقاط النظام.

• إن الطابع المطلبي حركة مشروعة باعتراف أركان السلطة باختلاف تجلياتها.

• إن "التسييس" في الحركة إنما هو تأطير لمطالبهم، إذ يتعذر تحقيقها دون إجراء انعطافة سياسية في توجهات الحكومة المركزية وفي المحافظات وتغيير أولوياتها. كما أن هذا التسييس يعني تنحية الرموز الفاسدة أينما حلت وسحب الثقة من كثير من رؤساء المحافظات والمحافظين الذين يتصرفون كملوك إقطاعيات القرون الوسطى، لا يأبهون لغضب المواطنين وتذمرهم.. وبين أولئك المتنفذين في المحافظات من جاء من المجهول بلا كفاءة ولا أهلية سوى الانضمام إلى هذه الكتلة أو تلك أو هذا المكون أو ذاك، ومن هؤلاء حكومة بغداد ورئيسها الذي تصرف بتعال وعنجهية ذكر البغداديين بسلف لا يرفع الرأس.

• إن الفساد الإداري والمالي هو نتاج مباشر لنهج سياسي يطالب الغاضبون باجتثاث جذوره ومسبباته "والتضحية "ببعض رموزه في الأقل ،بالتساوي بين المكونات وكشفها علنا أمام الرأي العام وتقديمها إلى العدالة ، للبرهان على جدية الحكومة واستعدادها لمكافحة الفساد لا الاكتفاء بذكرها .

• إن المحاصصة "المذمومة أصلا" تحولت في التطبيق العملي إلى الوزارات ومرافقها وتقاسمتها الأحزاب والمكونات والوزراء "بالنيابة عن المكونات نفسها وأصبح هذا التقاسم رأسا للفساد تفوح رائحته، وأصبح العمل على معالجته مطلبا لا يقبل التأجيل إذ تحولت في كل وزارة بفعلها إلى وكر ومقر حزبي، تمارس فيها نشاطات حزب الوزير وطقوسه الدينية والمذهبية.

• إن الدستور على علاته لا يقبل التجزئة.. فالتجاوز عليه من قبل الحكومات المحلية يتم أمام أنظار الحكومة المركزية وصمتها ويجرى عبر ذلك تحويل البلاد إلى مدن أشباح وكانتونات حزبية وفئوية.

لقد تعرف المواطنون على تقييمات الأطراف الحكومية لحق الناس في الاحتجاج والتظاهر ونوايا كل منها وموقفها من هذا الحق.

وآن الأوان أن يجري الكف عن اتهام أصحاب المظالم والشباب والباحثين عن الرزق الحلال والمدافعين عن الحريات العامة والخاصة التي يكفلها الدستور بالشبهات، لان في ذلك تنصلا وتبريرا للفساد وتجاوزا على الحقوق المكفولة بالدستور.

(6) فلول النظام السابق والانقلابيون الجدد :

ماذا يريدون ،وماذا يريد الشعب ...

مثلما تنشط العناصر والمجاميع المبادرة لتنظيم الحركات والمظاهرات الاحتجاجية لتوصيف طابع نشاطها، باعتباره محاولة فعل جماهيري لإجراء نقلة نوعية في إطار النظام الديمقراطي ،لانتشاله من كل مظاهر التخلف والفساد والإمعان في حرمان المواطنين، ومصادرة إرادتهم فإن القوى المضادة للديمقراطية من داخل النظام ومن خارجه ،تعمل في الظلام وبأساليبها التضليلية التآمرية لاحتواء هذه التحركات ووضعها في مواجهة النظام الديمقراطي نفسه .وهي في هذا المسعى تستفيد من مناخ الغضب والرفض الشعبي لكل ما علق بالتجربة الديمقراطية من خرائب الدكتاتورية الساقطة، التي كانت في أساس إعادة بناء" الدولة الديمقراطية "الجديدة،وما أضيف إليها من مفاسد وضلالات النخب الحاكمة التي توالت على إدارة البلاد .

إن التوقف عند ما يمكن أن تدبره فلول النظام السابق والانقلابيون الجدد الذين يتساوقون معها، من داخل العملية السياسية ،ومن" أطرافها الهشة" ، "ومرافقها المخترقة"،لا يقصد منه سوى اليقظة إزاءها والانتباه لتحركاتها ،والحذر من أي تأثير لها على" تظاهرة الجمعة" أو أي تحرك احتجاجي في المستقبل .

والانتباهة هذه ينبغي أن توجه إلى كل ما يؤدي إلى خلط الأوراق، سواء في الشعارات والهتافات أو المنخرطين المشبوهين أو المحرضين في الخفاء على استخدام العنف والتخريب ضد مرافق الدولة أو غيرها .

وليس صعبا إجراء فرز لهذه القوى، وفضح مراميها ودوافعها وأهدافها .فهي تسعى بوضوح لتوظيف تصعيد الاحتجاج على المظاهر السلبية والمطالبة بتجاوزها، عبر حلول جذرية وعاجلة ،إلى مطالبات برفض النظام القائم وإسقاطه ،"لأنه المسبب في ما يعانيه المواطنون من حرمانات وتعديات" كما يروجون.،وهي تسعى لاستبدال المطالبة" بتنحية"الفاسدين أفرادا كانوا أم مجالس محافظات أو مسؤولين في أي مستوى حكومي،بالدعوة إلى إسقاط النظام ولو بتدرج مدروس، يستفيد من تواصل الاحتجاجات والتظاهرات ،دون أن تستجيب السلطات ولو للمطالب الناضجة والممكنة التحقيق .

وقد تتجاوز هذه المساعي ،من قبل فلول الردة البعثية الصدامية ،التطور العفوي لتصاعد الاحتجاج،إصرارا على المطالبات ،في مواجهة التعنت بعدم الاستجابة لها أو" تسويفها " بالانتقال إلى أعمال استفزازية ،من داخل التظاهرات ،ومن خارجها لإثارة الفوضى والانجرار إلى الصدام مع القوات الحكومية العسكرية والأمنية ،أو حتى بين المتظاهرين وليس مستبعدا مراهنة القوى المضادة ،والمتآمرة ،على قيام القاعدة بعمل إرهابي يوفر لها سبيل الفتنة ،ويدفع إلى تفجير الغضب والاحتقان مما يمكنها من استثمار ذلك وتوظيفه لإجراء استقطاب حاد بين السلطة والمحتجين .

إن السلوك الملتزم للمتظاهرين ،الذين عبروا عن أنفسهم ،(باستثناءات ثانوية) ويسعى لتحريف مضمونها ووجهتها، كما بانت المساعي الأخرى، من الشركاء في الحكومة والعملية السياسة ،ممن يريدون احتواء" تظاهرة الجمعة "،وأي نشاط احتجاجي مقبل وتوظيفها لمصالحهم السلطوية ،وهو يستلزم فضح دوافع هؤلاء ،لان تعاطفهم وانحيازهم مجرد "نفاق" مكشوف ،لا يصمد أمام حقيقة كونهم شركاء نافذين وصانعين بامتياز لما حل ويحل بالبلاد من فساد وتخلف وضياع للأموال وفرص البناء. وليس خافيا على احد، أين انفرد كل طرف من هؤلاء في حكم المحافظات والوزارات ،وأي أعمال منكرة قاموا بها، ويتواطئون بشأنها حتى الآن، وعلى "ضحاياهم"من المتظاهرين تذكر ذلك، وأشعارهم بأنهم، جميعا شركاء في مجالس المحافظات وأعضاء في مجلس النواب وفي الحكومة .

إنهم جميعا ،سوى أفرادا منهم ،بما يمثلونه من مكونات "متضامنون، ولو ضمنيا ،متواطئون على الفساد ،وما يسببه من حرمان للملايين من العراقيين ،مشاركون في اقتسام الغنائم والامتيازات ،"مناضلون " بلا حدود للزحف على مواقع الآخرين لزيادة حصصهم من كل ذلك .

وهم في أغلبيتهم ،يعلنون التمسك بأذيال الفضيلة والتقوى والورع، لكنهم يشتدون على "رعاياهم " باسم ذلك كله ،والكثرة منهم لبس لبوسها ،وهجر مدلولاتها النبيلة السامية، لا فرق في ذلك بين طائفة وأخرى، ومكون ونقيضه ،فالكل سواسية أمام فضائل السلطة وبريق المال والجاه والخيلاء.

إذن من هم المتربصون بحركات الاجتماع والمتظاهرون..؟

....إنهم الإرهابيون والقتلة من القاعدة وأشباههم المسلحين

...وهم فلول البعث الصدامي وبقايا نظامهم ،المتوهمين بإمكان عودة سلطتهم ..

...ومنهم ،دون دراية أو غفلة ،أو بقصد موضوعي ،التواقون المغامرون "للاستيلاء على السلطة "والانفراد بها ،والانقلاب على النظام الديمقراطي

... وفيهم دعاة الطائفية المتسلطة ،المهمومون بضياع سلطتهم .

وهؤلاء جميعا ،ينشطون في الأوكار السرية ،داخل البلاد وخارجه ،ويتقافزون في مواقع السلطة ،محصنين بوجاهتها وحمايتها ،وبما يمثلون أو يدعون من تمثيل طائفي وسياسي .

وكل هؤلاء يريدون إسقاط النظام الديمقراطي.

ومن هو " الشعب الغاضب"المحتج "؟

...إنهم المؤمنون بالديمقراطية وقيمها وآلياتها ، وبتداول السلطة في إطارها وبحق الجميع بالحرية والمساواة والتمتع بحق العمل والعيش الكريم

...وهم المناضلون في سبيل تعزيز النظام الديمقراطي وتكريسه وتوطيد بنيانه ،والمخلصون للنظام الجمهوري المبني على أساس دستور ضامن لدولة مدنية ديمقراطية ، حرة اتحادية ،دولة القانون والحريات والمواطنة الحرة.

إنهم المكتوون بنيران الاستبداد والدكتاتورية ،ضحايا أنظمتها المتعاقبة ،والموجوعون بالتعديات على حرياتهم وحرماتهم وحقوقهم ،والمسحوبة منهم ابسط الخدمات المعيشية الحياتية التي تليق بقامة الإنسان السوي .

ماذا يريد الشعب هذا ..؟

- انه يريد الحياة الكريمة ،ومتطلباتها الأولية :
- شرف العمل، كمصدر للرزق الحلال
- ماء الشرب ،الكهرباء ،السكن الآدمي ،الخدمات
- حماية حرياته وحقوقه ، المساواة في الحصول على العمل وأمام القانون
- تطهير الدولة من الفاسدين ،نهابي المال العام ،والمتلاعبين بثروات البلاد .
- تأمين الأمن والاستقرار
- سلم رواتب عادل بلا فوارق وامتيازات "حرام"
- ترشيق الدولة ،بتجريدها من الدرجات الخاصة "المختلقة"والنصب على الدولة باستحداث وظائف حسب المحسوبيات والمحاصصة ،وبلا توصيف وشروط وظيفية .
- تطهير الدولة ومؤسساتها من مظاهر التحزب والتوقف عن تحويلها إلى مقرات حزبية ،ومجالس لممارسة الطقوس الدينية والمذهبية
- سن قانون ديمقراطي للأحزاب
- تأمين ضمان اجتماعي يشمل جميع العراقيين وفق ضوابط وشروط معمول بها دوليا ،واقتطاع نسبة من موارد النفط لإنشاء صندوق لهذا الغرض.
- إنشاء صندوق تقاعد يشمل العراقيين العاملين في الدولة وفي القطاع الخاص.
- فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ،فصلا تاما والتأسيس الواضح لتحقيق هذا الفصل .
- إعادة النظر بقانون الأحوال الشخصية ،بما يضمن إنسانية المرأة ،ومساواتها التامة مع الرجل
- حماية الطفولة .
- تشريع قانون يكفل حرية الصحافة والإعلام ،وتدفق المعلومات والوصول إليها ،وحماية الصحافة والصحفيين
- إعادة بناء الجيش والشرطة والقوات المسلحة على أسس وطنية وتكريسها لخدمة الشعب والوطن .
- تعديل قانون الانتخابات واعتماد النسبية والقائمة المفتوحة .
- تنحية المسؤولين الفاسدين وعديمي الكفاءة من الوزارات ومجالس المحافظات ،البلديات واتخاذ تدابير فورية لإقصاء رؤسائها ،وفي مقدمتهم رئيس مجلس محافظة بغداد ومحافظه .

وماذا تريد الحكومة: راحة البال .

نـامـي جـيـاع الـشـعـب

لشاعر العراق الاكبر / محمد مهدي الجواهري

نامي جياعَ الشَّعْبِ نامي/ حَرَسَتْكِ آلهةُ الطَّعام
نامي فإنْ لم تشبَعي/ منْ يَقْظةٍ فمنَ المَنام
نامي على زُبَدِ الوعود يُدَافُ في عَسَلِ الكلام
نامي تَزُرْكِ عرائسُ لأحلام في جُنْحَ الظلام
تَتَنَوَّري قُرْصَ الرغيف كَدَوْرةِ البدرِ التمام
وَتَرَيْ زرائبَكِ الفساحَ مُبَلَّطَاتٍ بالرُّخَام
نامي تَصحّي! نِعْمَ نَوْمُ المرءِ في الكُرَبِ الجِسَام
نامي على حُمَةِ القَنَا نامي على حَدِّ الحُسَام
نامي إلى يَوْمِ النشورِ ويومَ يُؤْذَنُ بالقِيَام
نامي على المستنقعاتِ تَمُوجُ باللُّجَجِ الطَّوامي
زَخَّارةً بشذا الأقَاحِ يَمدُّهُ نَفْحُ الخُزَام
نامي على نَغَمِ البَعُوضِ كأنَّهُ سَجْعُ الحَمَام
نامي على هذي الطبيعةِ لم تُحَلَّ به "ميامي"
نامي فقد أضفى "العَرَاءُ" عليكِ أثوابَ الغرام
نامي على حُلُمِ الحواصدِ عارياتٍ للحزَام
متراقصَاتٍ والسِّيَاطُ تَجِدُّ عَزْفاً بالْتزَام
وتغازلي والنَّاعِمَاتِ الزاحفاتِ من الهوام
نامي على مَهْدِ الأذى وتوسَّدي خَدَّ الرَّغَام
وآستفرشي صُمَّ الحَصَى وَتَلَحَّفي ظُلَلَ الغَمَام
نامي فقد أنهى " مُجيعُ الشَّعْبِ " أيَّامَ الصِّيَام
نامي فقد غنَّى " إلهُ الحَرْبِ" أَلْحَانَ السَّلام
: نامي جِيَاعَ الشَّعْبِ نامي الفَجْرُ آذَنَ بآنْصرام
والشمسُ لنْ تُؤذيكِ بَعْدُ بما تَوَهَّجَ من ضِرَام
والنورُ لَنْ "يُعْمِي!" جُفوناً قد جُبِلْنَ على الظلام
نامي كعهدِكِ بالكَرَى وبلُطْفِه من عَهْدِ "حَام"
نامي.. غَدٌ يسقيكِ من عَسَلٍ وخَمْرٍ أَلْفَ جَام

أجرَ الذليلِ وبردَ أفئدةٍ إلى العليا ظَوَامي
نامي وسيري في منامكِ ما استطعتِ إلى الأمام
نامي على تلك العظَامِ الغُرِّ من ذاك الإمام
يُوصيكِ أن لا تطعمي من مالِ رَبِّكِ في حُطَام
يُوصيكِ أنْ تَدَعي المباهِجَ واللذائذَ للئام
وتُعَوِّضي عن كلِّ ذلكَ بالسجودِ وبالقيام
نامي على الخُطَبِ الطِّوَالِ من الغطارفةِ العظَام
نامي يُسَاقَطْ رِزْقُكِ الموعودُ فوقَكِ بآنتظام
نامي على تلكَ المباهجِ لم تَدَعْ سَهْماً لِرَامي
لم تُبْقِ من "نُقَلٍ" يسرُّكِ لم تَجِئْهُ .. ومن إدَام
بَنَتِ البيوتَ وَفَجَّرَتْ جُرُدَ الصحارى والموامي
نامي تَطُفْ حُورُ الجِنَانِ عليكِ منها بالمُدَام
نامي على البَرَصِ المُبَيَّضِ من سوادِكِ والجُذَام
نامي فكَفُّ اللهِ تغسلُ عنكِ أدرانَ السَّقَام
نامي فحِرْزُ المؤمنينَ يَذُبُّ عنكِ على الدَّوَام
نامي فما الدُّنيا سوى "جسرٍ!" على نَكَدٍ مُقَام
نامي ولا تتجادلي القولُ ما قالتْ "حَذَام"
نامي على المجدِ القديمِ وفوقَ كَومٍ من عِظَام
تيهي بأشباهِ العصاميّينَ! منكِ على "عِصَامِ"
الرافعينَ الهَامَ من جُثَثٍ فَرَشْتِ لَهُمْ وهَام
والواحمينَ ومن دمائكِ يرتوي شَرَهُ الوحَام
نامي فنومُكِ خَيْرُ ما حَمَلَ المُؤَرِّخُ من وِسَام
نامي جياعَ الشعبِ نامي بُرِّئْتِ من عَيْبٍ وذَام
نامي فإنَّ الوحدةَ العصماءَ تطلُبُ أنْ تنامي
نامي جِيَاعَ الشَّعْبِ نامي النومُ من نِعَمِ السلام
تتوحَّدُ الأحزابُ فيه ويُتَّقَى خَطَرُ الصِدام

تَهْدَا الجموعُ به وتَستغني الصُّفوفُ عَنِ آنقسام
إنَّ الحماقةَ أنْ تَشُقِّي بالنُهوضِ عصا الوَئام
والطَّيْشُ أن لا تَلْجَئي من حاكميكِ إلى احتكام
النفسُ كالفَرَسِ الجَمُوحِ وعَقْلُها مثلُ اللجام
نامي فإنَّ صلاحَ أمرٍ فاسدٍ في أن تنامي
والعُرْوَةُ الوثقى إذا استيقَظْتِ تُؤذِنُ بانفصام
نامي وإلا فالصُّفوفُ تَؤُول منكِ إلى آنقسام
نامي فنومُكِ فِتْنَةٌ إيقاظُها شَرُّ الأثام
هل غيرُ أنْ تَتَيَقَّظي فتُعَاوِدي كَرَّ الخِصام
نامي جياعَ الشعبِ نامي لا تقطعي رِزْقَ الأنام
لا تقطعي رزقَ المُتَاجِرِ ، والمُهَنْدِسِ ، والمُحَامي
نامي تُريحي الحاكمينَ من آشتباكٍ والتحَام
نامي تُوَقَّ بكِ الصَّحَافَةُ من شُكُوكٍ واتِّهَام
يَحْمَدْ لكِ القانونُ صُنْعَ مُطَاوِعٍ سَلِسِ الخُطَام
خَلِّ "الهُمَامَ!" بنومكِ يَتَّقِي شَرَّ الهُمَام
وتَجَنَّبي الشُّبُهَاتِ في وَعْيٍ سَيُوصَمُ بآجْتِرَام
نامي فجِلْدُكِ لا يُطيقُ إذا صَحَا وَقْعَ السِّهَام
نامي وخَلِّي الناهضينَ لوحدهمْ هَدَفَ الرَّوَامي
نامي وخَلِّي اللائمينَ فما يُضيرُكِ أنْ تُلامي!
نامي فجدرانُ السُّجُونِ تَعِجُّ بالموتِ الزُّؤَام
ولأنتِ أحوجُ بعدَ أتعابِ الرُّضُوخِ إلى جمَام
نامي يُرِحْ بمنامكِ "الزُّعَمَاءُ!" من داءِ عُقَام
نامي فحقُّكِ لن يَضيعَ ولستِ غُفْلاً كالسَّوَام
إن "الرُّعَاةَ!" الساهرينَ سيمنعونكِ أنْ تُضَامي